



م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/421

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 26 شباط، 26 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 421

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów



لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات
المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من
ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/421

الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 26 شباط، 26 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 421

International Economy

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Weekly Economic Report No. 421

Link to download the report in PDF format:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 416

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي اف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتدقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيدته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/421
الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 26 شباط، 26 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 421
International Economy
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

- 1 - الشركات البريطانية لا تزال تدفع الثمن بعد عامين على "بريكست" .. 4
- 2 - عاملان رفعا سعر النفط بأمريكا التي تتصدر أكبر منتجي العالم.. وإليكم الدول الـ 9 التي تليها على القائمة 7
- 3 - قائمة أكبر الدول بمعدلات انتاج النفط في العالم في عام 2019..... 8
- 4 - اليوم.. كرواتيا تصبح الدولة العشرين في منطقة اليورو 11
- 5 - الديون حاضرة بقوة في 2023 .. أزمة تنغص مضجع الاقتصاد العالمي وتطول الجميع 14
- 6 - هل كأس العالم قطر 2022 الأكثر تكلفة في تاريخ البطولة؟ 17
- 7 - جوائز كأس العالم 2022.. البطل يحصل على 42 مليون دولار والوصيف 30 26
- 8 - أي دولة فازت بكأس العالم لكرة القدم 2022؟ إذا كانت إجابتك هي الأرجنتين، فهذا صحيح. 27
- 9 - مبلغ ضخم للأرجنتين.. الجوائز المالية لمنتخبات كأس العالم..... 28
- 10 - الديون حاضرة بقوة في 2023 .. أزمة تنغص مضجع الاقتصاد العالمي وتطول الجميع 31
- 11 - ثلاثية أسعار الذهب والنفط والدولار 35
- 12 - عشرات الشركات الإعلامية أبرمت صفقات محتوى 2023 مع تويتر 43
- 13 - 8 دول نصف الزيادة السكانية عالميا حتى 2050.. بلد عربي! ... 47
- 14 - خطة الطاقة في أوروبا: هل تكفي للنجاة من برد الشتاء؟ 49

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/421

الاقتصاد العالمي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 26 شباط، 26 February 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 421

International Economy

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



1 - الشركات البريطانية لا تزال تدفع الثمن بعد عامين على "بريكست"

23 ديسمبر 2022

المركز المالي وسط العاصمة البريطانية لندن (Getty)

بعد عامين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يعاني رؤساء الشركات البريطانية من تكلفة ما يُعرف بـ"بريكست"، بمن فيهم بعض الذين صوتوا لصالح قطع العلاقات مع بروكسل.

في السياق، يقول أدريان هانراهان، الرئيس التنفيذي لشركة الكيماويات الصغيرة "روبنسون برانرز" ومقرها وسط إنكلترا والتي يظل الاتحاد الأوروبي سوقا رئيسيا لها: "نعاني من تكاليف الإنتاج العالية من دون جني الثمار."

ولا تكمن المشكلة في الرسوم الجمركية التي ألغيت إلى حد كبير بموجب اتفاقية التجارة الحرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بين لندن وبروكسل، بل تكمن في جبل من الأوراق التنظيمية الجديدة.

وصرح هانراهان لوكالة "فرانس برس" قائلا: "لقد أضفنا على الأرجح 25% إضافية على تكاليف إدارتنا لمجرد التعامل مع الأوراق المتغيرة من أجل إدخال بضائع من الاتحاد الأوروبي والنقل إليه." وتوظف الشركة 265 شخصا، وتنتج مواد كيميائية تستخدمها مختلف القطاعات التي تشمل الأغذية والإلكترونيات والأدوية وغيرها من الشركات. وتصدر "روبنسون برانرز" نحو 70% من منتجاتها، يذهب أكثر من نصفها إلى الاتحاد الأوروبي. غرفة التجارة البريطانية تشكو من تداعيات "بريكست"

وقالت غرفة التجارة البريطانية يوم الأربعاء، إن الشركة ليست وحدها التي تكافح عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث تواجه 56% من الشركات البريطانية صعوبات في التكيف مع قواعد التجارة الجديدة.

المدير العام للجنة التنسيق الإدارية شيفون هافيلاند قال: "تشعر الشركات بأنها تضرب رؤوسها في جدار من الطوب لأنه لم يتم عمل أي شيء لمساعدتها، وكلما طالت المشاكل الحالية دون رادع، زاد عدد تجار الاتحاد الأوروبي الذاهبين إلى أماكن أخرى، وتفاقم الضرر."

وتعتقد حكومة رئيس الوزراء ريشي سوناك بأن اقتصاد المملكة المتحدة قد دخل في حالة ركود بسبب تداعيات التضخم المرتفع.

وفي حين أنها تلقي باللوم مرارا وتكرارا على غزو روسيا لأوكرانيا الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة، يزعم محللون أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أدى أيضا إلى رفع التكاليف.

وقال الباحث في كلية لندن للاقتصاد نيكيل داتا لوكالة "فرانس برس" إن "هناك دليلا سببيا يُعتقد به على أن انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني بعد تصويت 2016 مباشرة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أدى إلى ارتفاع التضخم، خاصة بالنسبة للسلع التي نستوردها كثيرا"، مضيفا أن الصفقات التجارية الجديدة، مثل تلك التي أبرمت مع أستراليا، كانت "صغيرة".

بدوره، توجه عضو لجنة السياسة النقدية في بنك إنكلترا المركزي، سواتي دينغرا، للنواب الشهر الماضي، قائلا إن خروج بريطانيا هو المسؤول عن "تباطؤ أكبر بكثير في التجارة في المملكة المتحدة مقارنة ببقية العالم."

وفقا للخبير الاقتصادي في "كينغز كوليدج لندن" جوناثان بورتس، فإن "هناك درجة معقولة من الإجماع على أن خروج بريطانيا قد خفض التجارة البريطانية بنسبة 10% إلى 15% مقارنة بسيناريو عدم خروجها."

وتُقدّر "هيئة التنبؤ الاقتصادي الحكومية OBR"، أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيقلل من إنتاج البلاد على المدى الطويل بنحو 4.0% اختفاء عمال الاتحاد الأوروبي من بريطانيا

ومما زاد الأمور تعقيدا فقدان عمال الاتحاد الأوروبي في قطاعات مثل الصحة والضيافة والزراعة، حتى لو تم استبدال بعض العائدين إلى الوطن بموظفين من دول خارج الاتحاد الأوروبي. وبعد مشاهدة التدايعات، دعا بعض الرؤساء البارزين الذين صوتوا لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الحكومة إلى تخفيف قواعد الهجرة الجديدة والأشد صرامة.

وقال رئيس شركة "نكست" العملاقة للملابس سايمون ولفسون لشبكة "بي بي سي" الشهر الماضي: "فيما يتعلق بالهجرة، لم أكن أرغب بالتأكيد في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي." كذلك الأمر بالنسبة لرئيس مجموعة الحانات J D Wetherspoon تيم مارتن الذي لديه رأي مماثل.

بالنسبة لأدريان هانراهان، أدت تدايعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى التساؤل عما إذا كانت شركته قادرة على البقاء. ويقول: "إذا استمر هذا، فلن يكون لدينا خيار آخر سوى تقليص عرضنا من أجل البقاء في العمل"، مضيفا أنه "لدينا 2 أو 3 من كبار العملاء الألمان يخبروننا بأنهم لن يأتوا إلينا بعد الآن لأن العمل مع أي شخص في المملكة المتحدة معقد جدا بالنسبة لهم." (فرانس برس، العربي الجديد)

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA>

A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-

9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%84-

%D8%AA%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%85%D9%86-

%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-

%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA

صدر العملة الورقية في المملكة المتحدة تحملا صورة الملك تشارلز



2 - عاملان رفعا سعر النفط بأمريكا التي تتصدر أكبر منتجي العالم.. واليكم الدول الـ 9 التي تليها على القائمة نشر السبت، 09 مايو / أيار 2020

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية—(CNN) تبرز تساؤلات حول الارتفاع الطفيف بأسعار النفط الذي تشهده أسواق أمريكية، رغم استمرار تفشي فيروس كورونا الجديد أو ما بات يُعرف باسم "كوفيد-19"، الذي تسبب بأسوأ هبوط لأسعار الخام منذ عقود.

وسجل الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية، الأربعاء الماضي، أعلى مستوى له منذ الـ18 من مارس/ آذار الماضي وفقا للأرقام الصادرة عن مركز GasBuddy ، حيث ارتفع الطلب بنسبة 16%، ومع أن الطلب على البنزين لا يزال ضعيفا إلا أنه يعتبر تحسنا مقارنة بالأسابيع الماضية.

عاملان أساسيان يلعبان دورا مهما في هذا الارتفاع، الأول هو ما يسمى بـ"حمى القمرة" الناجم عن البقاء لفترات طويلة داخل المنازل والأماكن المغلقة، والعامل الثاني هو التخفيف من الإجراءات الاحترازية ضد فيروس كورونا في عدد من المناطق بأمريكا مثل دالاس وهيوستن وأتلانتا التي بات يرى فيها ازدحامات مرورية.

أما فيما يتعلق بقائمة أكبر الدول بمعدلات إنتاج للنفط في العالم 2019 فتلت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية بـ12.23 مليون برميل يوميا في المركز الثاني بـ10.8 مليون برميل يوميا، ثم المملكة العربية السعودية ثالثا بـ9.81 مليون برميل يوميا فالعراق رابعا بـ4.58 مليون برميل يوميا وخامسا أتت كندا بـ4.35 مليون برميل يوميا.

في المرتبة السادسة أتت الصين بـ3.82 مليون برميل ثم الإمارات سابعاً بـ3.06 مليون برميل والبرازيل ثامنا بـ2.79 مليون برميل وتاسعا الكويت بـ2.68 مليون برميل وإيران بالمرتبة العاشرة بمعدل 2.36 مليون برميل

يوميا. <https://arabic.cnn.com/business/article/2020/05/09/top-countries-oil>

3 - قائمة أكبر الدول بمعدلات إنتاج النفط في العالم في عام 2019

في قائمة أكبر الدول بمعدلات إنتاج النفط في العالم في عام 2019 احتلت المركز الأول الولايات المتحدة الأمريكية بـ 12.23 مليون برميل يومياً، الاتحاد الروسي في المركز الثاني بـ 10.8 مليون برميل يومياً، ثم المملكة العربية السعودية المركز الثالث بـ 9.81 مليون برميل يومياً فالعراق الرابع بـ 4.58 مليون برميل يومياً والخامس كندا بـ 4.35 مليون برميل يومياً. في المرتبة السادسة الصين بـ 3.82 مليون برميل ثم الإمارات السابع بـ 3.06 مليون برميل والبرازيل الثامن بـ 2.79 مليون برميل والتاسع دولة الكويت بـ 2.68 مليون برميل وإيران المركز العاشر بمعدل 2.36 مليون برميل يومياً.

قائمة أكبر الدول بمعدلات إنتاج للنفط في العالم 2019

معدل أعلى الدول المنتجة للنفط ملايين البراميل يومياً



الخلافاً الفرنسية الألمانية تهدد مستقبل الاتحاد الأوروبي

الدكتور قحطان السيوفي، 2022-11-28

تتعرض هندسة الاتحاد الأوروبي الجيوسياسية لتحديات خطيرة بعد

العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

العقوبات الغربية وحرب الطاقة، مست بشكل مباشر الحياة اليومية للأوروبيين، ورغم أن هذه الحرب مكنت من عودة الروح لحلف الناتو، عبر الدعم العسكري لأوكرانيا وبلورة نوع من الموقف الموحد بضغط أميركي، غير أن تداعيات الحرب وغياب أفق لنهايتها يطرح سؤالاً حول قدرة الأوروبيين على الحفاظ على موقف موحد أمام الفوضى الاقتصادية وانفجار نسبة التضخم وغلاء المعيشة، وتضارب المصالح بين الدول الأوروبية، والتظاهرات التي بدأت تجتاح عواصم ومدن فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وفي قلب هذه الفوضى المنظمة تتفجر الخلافات الألمانية الفرنسية التي برزت بقوة خلال قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 19 تشرين الأول الماضي، إذ قال الرئيس إيمانويل ماكرون للصحفيين إن برلين تخاطر «بعزل نفسها» في أوروبا.

وتتابعت الخلافات بين البلدين بشأن إستراتيجية وآليات مواجهة التضخم وضبط أسعار الطاقة والسياسة الأمنية ومشاريع التسليح، إضافة إلى الطاقة النووية.

وبهذا الصدد كتبت صحيفة «تاغسشبيغل» البرلينية في 20 تشرين الأول الماضي: «لا شيء يعمل بين برلين وباريس كما يرام، فقبيل القمة الأوروبية، ظهرت خلافات عميقة بين فرنسا وألمانيا».

جاءت زيارة المستشار الألماني أولاف شولتس إلى باريس في 26 تشرين الأول الماضي، لتلقي الضوء على الخلافات العميقة بين ألمانيا وفرنسا التي يراها خبراء، مؤشراً قد يهدد تماسك الاتحاد الأوروبي رغم الاجتماع المطول واللغة الدبلوماسية التي تحدثا بها، فإن الخلافات بين بلديهما عميقة وأبقت التوترات من دون حل، بدليل تأجيل اجتماع المجلس الوزاري الفرنسي – الألماني واجتماع القمة الأوروبية إلى بداية عام 2023، فثمة تعارض للمصالح بين فرنسا وألمانيا في عدد من الملفات منها:

في مجال الطاقة: يتمحور الخلاف حول ثلاثة أمور، أولها معارضة ألمانيا لتحديد سقف لأسعار الغاز خوفاً من نقص الإمدادات، على عكس معظم دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمها فرنسا.

الأمر الثاني يرتبط بإعلان الحكومة الألمانية، في تشرين الأول الماضي، خطة لإنفاق ما لا يقل عن 200 مليار يورو لدعم أسعار الغاز بعد العقوبات التي فرضها الغرب على موسكو، وهو ما اعتبرته دول الكتلة الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا، أنه سيؤثر على المنافسة، لأن بقية الدول لا يمكنها إطلاق برنامج بهذا الحجم، متهمين ألمانيا بأنها تسلك «مساراً منفرداً» في أزمة الطاقة.

الأمر الثالث يتعلق بإعلان فرنسا تعزيز التعاون مع البرتغال وإسبانيا لبناء خط جديد لنقل الهيدروجين.

فرنسا وعلى عكس ألمانيا تطالب بالطاقة النووية، بالمقابل الحرب الأوكرانية دفعت ألمانيا إلى تغيير عقيدتها الدفاعية، فأعدت خطة تسليح عملاقة هي الأكبر في تاريخها منذ الحرب العالمية الثانية.

تعهدت برلين بإنفاق 2 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي كميزانية دفاع، وتم إنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو لتحديث الجيش الألماني.

وقعت ألمانيا على هامش مؤتمر حلف الناتو الأخير مع 14 دولة أوروبية أخرى، من دون فرنسا، على مشروع مشترك للدفاع الجوي أطلق عليه اسم «مبادرة درع السماء»، الذي يعتمد على أنظمة أميركية وإسرائيلية، علماً أن فرنسا تعمل مع إيطاليا على تطوير مشروع مظلة مضادة للصواريخ باسم «مامبا»، كما تتباين المقاربتان الفرنسية والألمانية فيما يتعلق بتطوير الأمن الأوروبي وسياسة الدفاع الأوروبية المشتركة؛ فتريد برلين الاعتماد على الولايات المتحدة في تطوير أنظمتها الدفاعية، فيما تسعى باريس لتعزيز الاستقلال الأوروبي عن أميركا في هذا المجال، كما عمل الاتحاد الأوروبي، وبضغط أميركي، على فرض عقوبات قاسية على موسكو.

إن التحدي الأكبر سيكون ضمان إبقاء روح التضامن هذه على المدى المتوسط والبعيد مع تراكم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب، ما سيشكل اختباراً حقيقياً وخاصة لألمانيا وفرنسا، وبهذا الصدد كتبت صحيفة «لوفينغارو» الفرنسية في 28 تشرين الأول الماضي معلقة: «إن السؤال الذي يدور في رؤوس الجميع من دون البوح به هو: إلى متى

سيحافظ الأميركيون والأوروبيون على مستوى المساعدة الحالية للأوكرانيين؟ أمام نسبة التضخم والركود الاقتصادي وتكاليف الطاقة والاستحقاقات الانتخابية والتعب والأناية، كلها عوامل قد ترخي بظلالها على الجبهة الغربية الموحدة.

لا شك أن التوترات الفرنسية- الألمانية ليست مدفوعة فقط باختلافات في وجهات النظر، بل أيضاً بالمنافسة وإغراءات القيادة داخل الاتحاد الأوروبي وخاصةً بعد خروج بريطانيا من الاتحاد والفراغ الكبير الذي تسعى كل من فرنسا وألمانيا إلى سده، ويبدو أن ألمانيا تريد وضع مكانتها كمتزعمة لأوروبا.

الخلافات الفرنسية- الألمانية زادت حدة بشكل ملحوظ في إطار تداعيات الحرب الأوكرانية المستمرة على خلفية أزمة الطاقة، الأمر الذي يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي بات على كف عفريت مع إمكانية انهيار جدار الاتحاد الأوروبي وتفككه، ومع استمرار التناقضات بين باريس وبرلين تبرز أسئلة بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي كنتكل سياسي واقتصادي.

ويبقى السؤال: هل ستكون الخلافات بين ألمانيا وفرنسا مقدمة لسقوط الاتحاد الأوروبي وتفككه؟

الدكتور قحطان السيوفي، 2022-11-28

4 - اليوم.. كرواتيا تصبح الدولة العشرين في منطقة اليورو



" الاقتصادية" من الرياض، السبت 31 ديسمبر 2022

بدأت كرواتيا العد العكسي لبدء اعتماد العملة الأوروبية الموحدة وإلغاء الإجراءات الحدودية أمام حاملي جوازات السفر الأوروبية، محطتان رئيسيتان لهذه الدولة منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي قبل نحو عقد من الزمن. عند منتصف ليل السبت الأحد (23:00 ت غ السبت) تودع الدولة الواقعة في منطقة البلقان عملتها الكونا لتصبح الدولة العشرين في منطقة اليورو.

وستنضم أيضا لمنطقة شنجن، التي تتيح لأكثر من 400 مليون شخص التنقل بدون تأشيرات بين دولها الذين سيرتفع عددهم بدخول كرواتيا إلى 27 دولة.

ويقول خبراء إن اعتماد اليورو سيسهم في دعم اقتصاد كرواتيا في وقت يسجل التضخم ارتفاعا في أنحاء العالم على وقع الحرب بين روسيا وأوكرانيا الذي تسبب بازدياد أسعار السلع الغذائية والوقود.

غير أن مشاعر الكرواتيين متضاربة، فمع ترحيبهم بإلغاء الضوابط الحدودية يخشى البعض من الانتقال لعملة اليورو، إذ تقول المعارضة اليمينية إن ذلك سيصب فقط في صالح دول كبرى مثل ألمانيا وفرنسا.

وبحسب "الفرنسية"، قال المتقاعد من زغرب دراجن غولماتش (63 عاما) "سنبكي على الكونا، سترتفع الأسعار".

ولا توافقه زوجته ساندرا الرأي وتقول إن "اليورو أعلى قيمة". وتقول الموظفة نيفن بانيتش إن "لا شيء سيتغير في الأول من يناير، كل الأسعار محتسبة باليورو منذ عقدين بجميع الأحوال".

دافع المسؤولون عن قرار الانضمام لمنطقتي اليورو وشنجن، وقال رئيس الوزراء أندري بلينكوفيتش الأربعاء إن القرارين "هدفان استراتيجيان في سياق انضمام أكثر عمقا في الاتحاد الأوروبي".

-استقرار وأمن

انضمت كرواتيا، الجمهورية اليوغوسلافية السابق البالغ عدد سكانها 3.9 مليون نسمة والتي خاضت حرب استقلال في التسعينات، للاتحاد الأوروبي في 2013.

واليورو مستخدم حاليا بشكل واسع في كرواتيا. وقراءة 80 في المائة من الإيداعات المصرفية يغلب عليها اليورو، فيما ينتمي الشركاء التجاريين الرئيسيين لزغرب لمنطقة اليورو. وكثيرا ما خمن الكرواتيون ممتلكاتهم الأكثر قيمة مثل السيارات والشقق السكنية بعملة اليورو، ما يعكس انعدام ثقة بالعملة المحلية.

وقالت أنا سابيتش من البنك الوطني الكرواتي لـ"الفرنسية"، إن "اليورو يجلب بالتأكيد استقراراً وأمناً (اقتصاديين)".

ويرى خبراء أن اعتماد اليورو سيخفض شروط الاستدانة وسط الصعوبات الاقتصادية.

بلغ معدل التضخم في كرواتيا 13.5 في المائة في يناير مقارنة بـ10 في المائة في منطقة اليورو.

ويقول محللون إن دولا في شرق الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو، مثل بولندا أو المجر، كانت أكثر عرضة لمخاطر تزايد التضخم.

-إلغاء الحدود

وانضمام كرواتيا إلى منطقة شنجن التي تتيح السفر إلى بلدان الاتحاد دون الحاجة إلى تأشيرة، سيوفر الدعم لقطاع السياحة الرئيسي في الدولة المنطقة على البحر الأدرياتيكي، والذي يمثل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وستصبح خطوط الانتظار الطويلة على 73 معبرا حدوديا بريا مع العضوين في الاتحاد، سلوفينيا والمجر، شيئا من الماضي.

لكن الإجراءات الحدودية في المطارات ستتواصل حتى 26 مارس لمسائل فنية. وستواصل كرواتيا تطبيق إجراءات حدودية صارمة على حدودها الشرقية مع جيرانها من خارج الاتحاد الأوروبي، البوسنة ومونتنيغرو وصربيا.

ولا تزال مكافحة الهجرة غير الشرعية تمثل التحدي الرئيسي في مراقبة أطول حدود برية خارجية للاتحاد الأوروبي والبالغة 1350 كيلومترا.

https://www.aleqt.com/2022/12/31/article_2462361.html?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_A

pp

5 - الديون حاضرة بقوة في 2023 .. أزمة تنغص مضجع الاقتصاد

العالمي وتطول الجميع



هشام محمود من لندن السبت 31 ديسمبر 2022

لمدة عقد من الزمان كانت أزمة الديون تلوح في الأفق، لكنها لم تكن القضية رقم واحد على جدول الأعمال الدولي أو في المناقشات السنوية، في اجتماعات المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين. هذا المشهد بدأ يتغير في الأشهر الأخيرة من 2022، والمؤكد أننا سنشهد مزيداً من التغيير الجذري في الموقف الدولي من قضية الديون لتصبح بين ليلة وضحاها القضية رقم واحد على جدول أعمال الاقتصاد العالمي في 2023.

وفقاً لصندوق النقد الدولي فإن هناك عدداً مذهلاً ومقلقا من الدول منخفضة الدخل معرض حالياً لخطر أزمة الديون أو التخلف عن سداد الديون في 2023. نسبة الدول التي قد تعجز عن سداد ديونها في قائمة الدول منخفضة الدخل تبلغ 60 في المائة، وإذا ما حدث هذا وباتت تلك الدول عاجزة عن التعامل مع ديونها، فإن الأكثر خطورة أن صندوق النقد الدولي ربما لا تكون لديه الموارد الكافية لإمداد تلك الدول بالقروض التي ستحتاج إليها للبقاء واقفه على قدميها، وتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. من جانب آخر، حددت الأمم المتحدة 54 اقتصاداً نامياً تعاني مشكلات ديون حادة، وعلى الرغم من أن تلك الاقتصادات مجتمعة تمثل ما يزيد قليلاً على 3 في المائة من الاقتصاد الدولي، إلا أنها تمثل 18 في المائة من سكان العالم، وأكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. لكن ما كشف عنه عام 2022 الذي سيكون أكثر وضوحاً في عام 2023 أن مشكلة الديون لا تقتصر على الدول منخفضة الدخل، فقد أظهرت الأزمة السريلانكية وتخلفها عن سداد ديونها، أن عديداً من الدول ذات الدخل المتوسط تكافح أيضاً لسداد فوائد الدين، علاوة على أصل القروض التي

استدانتهما عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة والتضخم أقل كثيرا. الدكتورة دورثي بنجامين أستاذة الاقتصاد الدولي والاستشارية في عدد من المنظمات الدولية ترى أن مشكلة الديون ستكون حاضرة بقوة في 2023، خاصة مع تزايد احتمالات عجز مجموعة من الاقتصادات الناشئة عن سداد ما عليها من ديون. لكنها تحمل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المسؤولية.

وتقول لـ"الاقتصادية"، "إن نحو 25 في المائة من الأسواق الناشئة إما في ضائقة ديون أو معرضة لخطر كبير نتيجة ذلك، ومنذ الأشهر الأولى من 2022، رفع الاحتياطي الفيدرالي ولاحقا البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بقوة لخفض التضخم، وزادت نتيجة ذلك قوة الدولار في أسواق العملات الدولية، ونظرا لأن 90 في المائة من ديون الأسواق الناشئة مقومة بالدولار، فإن عملة الولايات المتحدة القوية تجعل السداد باهظ التكلفة، كما أن تكاليف الاقتراض بالنسبة للدول المثقلة بالديون في تزايد." وتضيف "القدرة الاقتراضية للدول منخفضة الدخل ومتوسطته في تراجع، فثلثا تلك الدول لديها عائدات سندات تزيد على 10 في المائة، ولم يعد بإمكانها الاقتراض من القطاع الخاص، وإذا لم تتمكن تلك الدول من إعادة تمويل سنداتها فستواجه أزمة مديونية."

يرجح الخبراء أن تكون قضية الديون في مقدمة جدول الأعمال الدولي في 2023، نظرا للتباطؤ المتوقع في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، التي لن تتجاوز 2.7 في المائة في العام المقبل، ومن ثم ستكون الاقتصادات الناشئة والنامية أقل قدرة على سداد مديونيتها، أو أن يكون البديل سداد مديونيتها على حساب تقليص الموارد المالية الموجهة إلى الكهرباء والماء والتعليم والصحة والتغذية ومكافحة التغير المناخي، ما يعني عمليا تراجع مستوى معيشة مواطنيه، وما يرافق ذلك غالبا من اضطرابات وعدم استقرار اجتماعي.

ويقدر البنك الدولي أن 74 دولة فقيرة تبلغ القيمة الإجمالية لخدمة ديونها مجتمعة 64 مليار دولار في 2022 ارتفعت بنسبة 35 في المائة عن 2021.

أزمة الديون، على الرغم من الثقل الذي تتركه على اقتصادات الأسواق الناشئة، مشكلة ذات بعد عالمي، فإجمالي الدين العالمي يبلغ نحو 290 تريليون دولار، أي ما يعادل 343 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وسط توقعات بأن يرتفع الدين العالمي في العام المقبل، كما أن تكاليف خدمة الديون ارتفعت بشكل كبير في 2022 لتصل إلى 1.16 تريليون دولار. من جهته، يعتقد البروفيسور ديفيد هيرسون العضو السابق في اللجنة المالية لمجموعة نيت ويست المصرفية أن عدم استقرار الاقتصاد العالمي يجعل قضية الديون قضية منغصة لمضجع جميع الاقتصادات، بصرف النظر عن درجة تطورها.

ويقول لـ"الاقتصادية"، "إن الأعوام الأخيرة شهدت تقلبات قوية في معدلات النمو، فمن 6 في المائة في 2021 إلى توقع معدل نمو 2.7 في المائة العام المقبل، وقد أسهم الركود الاقتصادي في بداية وباء كورونا في حدوث انخفاض واضح في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما انعكس في الارتفاع الحاد في نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2020، لكن مع انتعاش الاقتصاد في 2021 انخفضت نسبة الديون للناتج المحلي الإجمالي، لتعاود الارتفاع في 2022 نظرا للاضطراب الاقتصادي الناجم عن الحرب الروسية - الأوكرانية وأزمة الطاقة. "ويضيف "التضخم المرتفع والمتقلب أثر أيضا في معدلات الديون، إذ كان على الحكومات أن تستدين لدعم احتياجات مواطنيها من السلع خاصة الغذائية، التي ارتفعت بشدة مع الحرب الروسية - الأوكرانية وارتفاع أسعار المحروقات." مع هذا فإن أزمة المديونية ستمتد أيضا إلى كثير من الاقتصادات المتقدمة، لكن وطأتها لن تكون بالثقل ذاته الذي ستعانيه الدول الفقيرة والنامية، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى.

وفي هذا السياق، تعلق لـ"الاقتصادية" مايا ستانلي الباحثة في المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية قائلة، "الولايات المتحدة الأمريكية خلال مائة عام ارتفع إجمالي ديونها من 409 مليارات دولار عام 1922 إلى نحو 31 تريليون دولار هذا العام، ورغم ما يمثله ذلك من ضغوط على الاقتصاد

الأمريكي، إلا أنه من المستبعد أن تمثل تلك المديونية الضخمة عائقاً أمام الاقتصاد الأمريكي للنمو، بينما نجد أن ارتفاع تكاليف الاقتراض لإيطاليا المثقلة بالديون والعضو في مجموعة السبع مقلق للغاية جداً." وتضيف "كما أن ألمانيا لا تبدو أيضاً بعيدة عن مشكلة الديون، فقد تعهدت بزيادة إنفاقها الدفاعي إلى أكثر من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، إلى جانب تخصيص 110 مليارات دولار لصندوق خدماتها المسلحة، وارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى ارتفاع كبير في فاتورة تمويل استهلاك الطاقة في ألمانيا، بالنسبة إلى المملكة المتحدة فإن إجمالي الديون يتجاوز حالياً تريليونين و770 مليار جنيه استرليني، بحيث بلغت ديون الحكومة البريطانية 5170 جنيهاً استرلينياً في الثانية الواحدة." وتشير إلى أنه رغم ذلك فإن الوضع الاقتصادي العام لا يزال أفضل في الاقتصادات المتقدمة عنه في الأسواق الناشئة، ما يمنحها مرونة أعلى في التعامل مع أزمة المديونية لديها.

إذن فمن المؤكد أن إدارة مستويات الديون المرتفعة ستكون صعبة على الجميع في 2023، خاصة إذا ما تباطأ نمو الاقتصاد العالمي أو أصيب بحالة من الركود، ما يعني أن الحكومات ستعمل على بناء استراتيجيات مالية تساعد على تقليل الضغط التضخمي ومخاطر الديون، عن طريق احتواء نمو الإنفاق، ومن شأن هذا أن يساعد البنوك المركزية ويسمح بزيادات أقل في أسعار الفائدة. https://www.aleqt.com/2022/12/30/article_2462046.html

6 - هل كأس العالم قطر 2022 الأكثر تكلفة في تاريخ البطولة؟

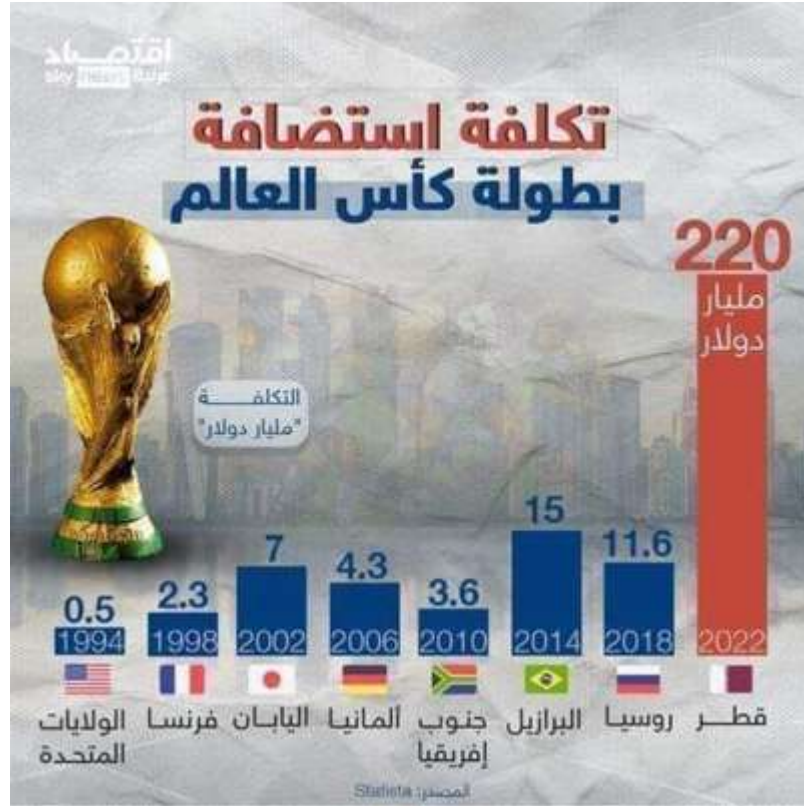


(Getty Images) تاريخ النشر: 2022/10/28 -

مع اقتراب موعد انطلاق كأس العالم قطر 2022، يتم تسليط الضوء على الدولة المضيفة وتحضيراتها للمونديال، ومدى استعدادها لاستقبال الجماهير من كل أنحاء العالم.

وخلال الأيام الأخيرة، انتشرت عبر مواقع إخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي، صورة تشير إلى ما أنفقته قطر لتنظيم المونديال، وتوضح أنّ بطولة كأس العالم هذا العام، التي من المقرر أن تبدأ في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، ستكون أعلى بطولة في تاريخ كرة القدم، إذ تبلغ تكلفتها 220 مليار دولار، أي ما يقرب من 20 ضعف ما أنفقته روسيا في عام 2018، والتي بحسب الصورة المتداولة أنفقت حوالي 11 مليار دولار فقط.

وعلى العكس من ذلك، تظهر الصورة أنّ تكاليف كأس العالم 2006 في ألمانيا تبدو ضئيلة تقريباً، إذ بلغت قرابة 4 مليار دولار. فيما كانت أعلى ميزانية سابقة هي 15 مليار دولار أنفقتها البرازيل في عام 2014، بينما أنفقت جنوب إفريقيا 3.6 مليار دولار في تنظيمها مونديال 2010.



ولم يتضح للعديد ممن شارك الصورة، الأسباب الحقيقية للفروقات الواسعة في المبالغ المنفقة والظاهرة في الشكل المتداول، ولماذا أنفقت قطر هذا الرقم الضخم على الرغم من أنّ هناك دول أخرى نظمت البطولة بأرقام أقل بكثير.

وفي ما يلي ترصد " مسبار " المنصة العربية لتقصي الحقائق، وتوضح الأسباب الحقيقية لتكاليف كأس العالم في السنوات السابقة وفي قطر .

ما الذي يجعل قطر مختلفة بالضبط؟

فازت قطر بحقّ تنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022، بعدما اختيرت في التصويت الذي جرى في مقر الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، في مدينة زيورخ السويسرية، وشارك فيه أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد. وأعلن رئيس الفيفا السابق، جوزيف بلاتر، عن نتيجة التصويت لتصبح قطر أول دولة عربية وكذلك أول دولة في الشرق الأوسط تستضيف هذه البطولة. وكان الملف القطري لتنظيم كأس العالم 2022 الذي تم تقديمه إلى الفيفا، تعهّد بتنفيذ العديد من الجوانب الاقتصادية والرؤية البعيدة في تحقيق معايير الاستدامة في البيئة من حيث الطاقة والمنشآت المواكبة للتطور. وقدمت قطر حينها أيضاً، التزاماً حكومياً رسمياً بأن يتحقق النجاح في التنظيم وفق البنية التحتية التي قُدمت في عرض الملف القطري والتطوير الذي سيتم لاستضافة الحدث وتنظيمه.

وقدمت الدولة مجسمات لمشروعات الملاعب والمنشآت التي ستحتضن الحدث الكبير، كانت جميعها عبارة عن صور فقط للشكل المستقبلي للملاعب.

رؤية قطر الوطنية 2030

قبل إعلان فيفا عن فوز قطر بتنظيم كأس العالم 2022، وفي عام 2008 تحديداً، أعلنت قطر عن الرؤية الشاملة لتنمية الدولة "رؤية قطر الوطنية 2030"، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى بناء الدولة في "مجتمع متقدم قادر على الحفاظ على تميته وتوفير مستوى معيشة مرتفع لشعبه"، وكانت الرياضة إحدى الركائز الأساسية لهذا المشروع. كما شملت هذه الرؤية مشروعات ذات صلة مباشرة بكأس العالم، وتهدف إلى تعزيز الاستمرارية لما بعد البطولة.

وتم التخطيط لمعظم مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق هذه، والتي ستستخدم من قبل الفرق والمشجعين في المونديال، مثل الطرق الجديدة ومطرو

الأنفاق والمطار والفنادق والمرافق السياحية الأخرى، حتى قبل حصول قطر على حقّ استضافة كأس العالم.

ووفقاً للبيانات الحكومية وتصريحات المسؤولين، أنفقت قطر نحو 220 مليار دولار على البنية التحتية ومشروعات تنموية عملاقة، وذلك في 11 عامًا منذ فوزها باستضافة هذه البطولة. ومن بين هذه المشاريع تجهيز الملاعب المونديالية، والبنية التحتية من شوارع وجسور وأنفاق ومسارات للدراجات الهوائية وحدائق عامة ومتنزهات، إضافة إلى إنشاء شبكة سكة حديد لقطارات المترو والترام، إلى جانب الفنادق وأماكن إقامة المشجعين، وتوسعة مطار حمد الدولي، ومشاريع أخرى.

أي أنّ استضافة كأس العالم والمشاريع التي أقيمت تعد جزءاً من رؤية قطر الوطنية 2030، وهو ما أوضحتها اللجنة العليا للمشاريع والإرث، المسؤولة عن متابعة ملف استضافة قطر لكأس العالم قطر 2022.

وفي تصريحات سابقة أدلى بها لوكالة الأنباء القطرية "قنا"، أكد الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث، حسن الزوادي، الأهمية البالغة لكأس العالم قطر 2022 في إرث دولة قطر، معتبراً أنّ أهمية هذا الحدث لا تقتصر على مجرد منافسات كرة القدم، وإنما يعد تجسيداً للأهداف التي أرستها قطر في رؤيتها الوطنية 2030، ومنها التنوع الاقتصادي ودعم المبادرات البيئية والتنمية البشرية والتطور الاجتماعي.

وفي كلمة له خلال مشاركته في فعاليات منتدى الاقتصاد العالمي، أكد الزوادي أنّ استضافة المونديال ساعدت في تسريع وثيرة تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

كم تبلغ تكلفة ملاعب مونديال قطر؟

أكدت العديد من التقارير الصحافية أنّ تكلفة ملاعب مونديال قطر 2022، تتراوح ما بين 7 إلى 8 مليار دولار. وخلال حديثه لبرنامج "بعد أمس" على "الجزيرة بودكاست"، الشهر الماضي، كشف الرئيس التنفيذي لكأس العالم قطر 2022، ناصر الخاطر، أنّ تكلفة المشاريع الخاصة بالمونديال والمصروفات تصل إلى حوالي 8 مليارات دولار.

وقال إن "تكلفة مشاريع المونديال والمصروفات تصل إلى حوالي 8 مليارات دولار، وهو رقم طبيعي، وأقل من بعض البطولات السابقة، مثل البرازيل وروسيا"، مشيراً إلى أنّ العائد المادي على الاقتصاد القطري، سيصل إلى 17 مليار دولار، وبالتالي يمثل أكثر من ضعف التكلفة.

مكاسب كأس العالم لقطر

تتوقع الحكومة القطرية أن تشهد هذه البطولة توافد ما بين مليون و200 ألف ومليون و700 ألف مشجع إلى قطر. ومن المنتظر أن تبلغ عائدات القطاع السياحي القطري فقط من هذه البطولة مليارات الدولارات، حسب توقعات حكومية وعدد من شركات الأبحاث الاقتصادية.

وتتوقع الحكومة القطرية أيضاً، أن يضيف الإنفاق السياحي والأنشطة الاقتصادية المصاحبة لهذا المونديال ما يعادل 1.5% إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ويقول صندوق النقد الدولي ووكالة "بلومبيرغ"، إنّ الاقتصاد القطري سيجني عائدات مالية من تنظيم بطولة كأس العالم تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، بما في ذلك قفزة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطر قبل وبعد تلك البطولة العالمية. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو الاقتصادي في قطر 4.4%، مدعوماً ومدفوعاً بالعديد من العوامل الاقتصادية الأساسية، ومنها استضافة الدولة بطولة كأس العالم.

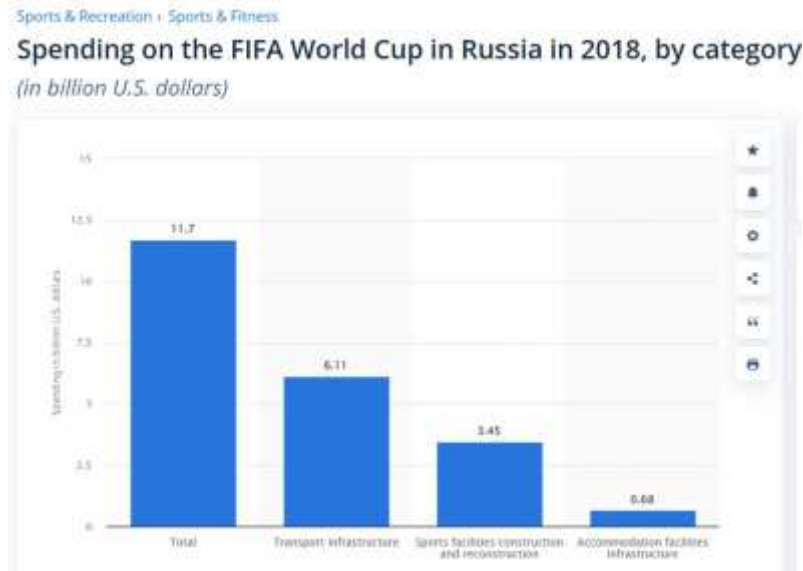
كأس العالم 2018 في روسيا

وبالعودة إلى النسخة السابقة من البطولة، ووفقاً لعدد من التقارير الرسمية وتصريحات المسؤولين، أنفقت روسيا الكثير من الوقت والمال في بناء ملاعب جديدة وتجديد الملاعب القديمة والبنية التحتية الخاصة بالمواصلات لاستضافة كأس العالم 2018.

ولاستضافة الحدث، الذي استمر من 14 حزيران/ يونيو إلى 15 تموز/ يوليو 2018، قامت روسيا ببناء أو تجديد 12 ملعباً في 11 مدينة مختلفة في جميع أنحاء البلاد، تمتد من مواقع بعيدة في الغرب إلى أقصى الشرق. ومن

بين الملاعب الـ 12 المستخدمة للبطولة، تم تجديد ثلاثة وبناء تسعة أخرى خصيصًا لكأس العالم.

وأنفقت روسيا نحو 11 مليار دولار، على إعادة بناء المنشآت الرياضية وإضافات وتعديلات البنية الأساسية للمواصلات، إضافة إلى البنية التحتية لمرافق الإقامة. فيما أشارت بعض التقارير إلى أنّ كلفة كأس العالم روسيا 2018، تخطت حاجز الـ 13 مليار دولار.



وحصدت روسيا الكثير من العوائد على إثر تنظيمها كأس العالم 2018، إذ قالت المديرية التنفيذية لاتحاد منظمي الرحلات السياحية في روسيا، مايا لوميدز، إنّ المونديال "جلب لروسيا أكثر من 850 مليار روبل (13.54 مليار دولار)، وهو ما يمثل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي." وبحسب لوميدز، شهدت السياحة الروسية طفرة بسبب كأس العالم، موضحة أنّ "حوالي 5.7 متفرجًا توافدوا إلى الدولة بسبب البطولة". كما وأكّد رئيس وكالة السياحة الفيدرالية الروسية، أوليج سافونوف، على أنّ "المدن المضيفة لكأس العالم استقبلت أكثر من خمسة ملايين سائح."

كأس العالم البرازيل 2014

خلال كأس العالم 2014 في البرازيل، أنفقت الدولة أكثر من 11 مليار دولار، في تحسينات البنية التحتية المتعلقة بتنظيم البطولة، وذهب ثلثها إلى

بناء أو إصلاح الملاعب في 12 مدينة مضيقة، وتسببت هذه المبالغ في خروج مظاهرات عديدة من قبل البرازيليين الذين سئموا من ضعف الخدمات العامة في البلاد، والمطالبة بصرف هذه الأموال على المستشفيات والمدارس ووسائل النقل العام بدلاً من المونديال، وفقاً لوكالة "رويترز".



فيما أشار عدد من التقارير إلى أنّ البرازيل، أنفقت ما يقرب من 14 مليار دولار على بناء الملاعب وترميمها ووسائل النقل وتطوير البنية التحتية، لتنظيم كأس العالم 2014.



ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة معهد البحوث الاقتصادية البرازيلية، بناءً على بيانات وزارة السياحة، ضخت بطولة كأس العالم 2014، حوالي 30 مليار ريال برازيلي في اقتصاد البلاد (أكثر من 5 مليار دولار)، فيما توقعات تقارير حكومية زيادة نمو الاقتصاد البرازيلي وتحقيق عشرات مليارات الدولارات في السنوات التي أعقبت البطولة.

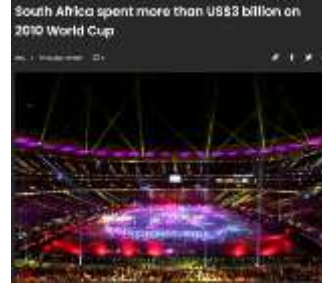


كأس العالم جنوب إفريقيا 2010

في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2012، قالت حكومة جنوب إفريقيا في تقرير نشرته عن بطولة كأس العالم جنوب إفريقيا 2010، إنّ البلاد أنفقت أكثر من 3 مليارات دولار على تنظيم البطولة، موضحة أنّها حصلت في المقابل على "إرث غير ملموس" نتيجة الحدث.

وفي التقرير الذي صدر بعد عامين ونصف تقريباً من الحدث، قالت حكومة جنوب إفريقيا إنّها أنفقت 1.1 مليار دولار على بناء وتحديث الملاعب وحدها. وكان النقل هو الأكثر تكلفة، إذ خصصت حوالي 1.3 مليار دولار لتحسين الطرق والسكك الحديدية والطيران، و392 مليون دولار أخرى على موانئ الدخول الرئيسية في البلاد.

وجاء التقرير في غياب أي أرقام نهائية حول المبلغ الإجمالي الذي كسبته البلاد من كونها البلد المضيف، وقال التقرير إنّ بطولة كأس العالم "تركت إرثاً غير ملموس من الفخر والوحدة بين مواطني جنوب إفريقيا، وغيرت صورة البلاد على أنها بلاد جريمة غير متطورة وممزقة وخطيرة في عيون بقية العالم."



ووفقاً لدراسة أجرتها شركة تحليل المخاطر والتمويل Grant Thornton، توقعات فيها حصول زيادة قدرها 6 مليارات دولار لاقتصاد جنوب إفريقيا نتيجة لكأس العالم الذي استمر لمدة شهر.

كأس العالم ألمانيا 2006

استضافت ألمانيا كأس العالم عام 2006، وأشارت البيانات إلى أنّ الحكومة الألمانية أنفقت قرابة 4 مليارات دولار على البنية التحتية وتجهيز الملاعب. وبالمقابل، فإن الإيرادات التي حققتها ألمانيا خلال فترة المونديال كانت كبيرة، وشهدت البلاد طفرة كبيرة في مبيعات الأغذية والمشروبات

والمواد التذكارية، إذ ارتفعت المبيعات إلى أكثر من 2.6 مليار دولار، كما شهدت الإيرادات السياحية طفرة أيضاً، وبلغت الإيرادات أكثر من ملياري دولار، بحسب ما أعلنته الحكومة آنذاك، إضافة إلى مكاسب أخرى حققت ملايين اليوروهات.



World Cup Report

DW staff (nda)
12/07/2006

Germany may have not been crowned world champions in July, but the country as a whole came out of the 2006 World Cup as a winner, according to the German government's report on this summer's soccer tournament.

يُتضح من هذا التقرير الفرق الكبير بين كلفة كأس العالم 2022 في قطر، والإنفاق الذي تم على الكثير من مشاريع البنية التحتية التي كانت بالفعل جزءاً من خطة التنمية القطرية لعام 2030، وهي مشاريع مستدامة ستستفيد منها الدولة خلال البطولة وبعدها، وتم تقديمها من أجل كأس العالم. على عكس البلاد الأخرى التي نظمت كأس العالم في السنوات السابقة ولديها بنية تحتية جاهزة، وأنفقت هذه المبالغ من أجل تنظيم البطولة فقط.

وكان فريق "مسبار" قد رصد في وقت سابق، أبرز الأخبار المضللة حول بطولة كأس العالم قطر 2022، بعنوان "كأس العالم قطر 2022: أبرز الأخبار المضللة والزائفة قبل أشهر على انطلاق البطولة."

<https://www.arab48.com/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/2022/10/28/%D9%87%D9%84-%D9%83%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%82%D8%B7%D8%B1-2022-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A9>

7 - جوائز كأس العالم 2022.. البطل يحصل على 42 مليون دولار

والوصيف 30



كأس العالم كتب سيد حسنى الجمعة، 11 نوفمبر 2022

كشفت تقارير صحفية عن المبالغ التي سيتم توزيعها كجوائز بطولة كأس العالم 2022 التي تسضيفها قطر في الفترة من 20 نوفمبر الجاري حتى 18 ديسمبر المقبل. وذكرت صحيفة "ماركا" الإسبانية، إن فيفا قد أعلن أنه سيوزع أكثر من 200 مليون دولار على الفريق التي ستسمح للاعبين بالمشاركة في السرح العالمي وسيوزع فيفا 440 مليون دولار، بحد أقصى 370 ألف دولار يدفع لكل لاعب. أشارت الصحيفة الإسبانية إلى أن الفائز بكأس العالم سيحصل على 42 مليون دولار ويعد هو أعلى رقم يحصل عليه الاتحاد الفائز على الإطلاق على عكس منتخب فرنسا صاحب النسخة الماضية والذي حصل على 38 مليون دولار بعد فوزها بكأس العالم 2018. فيما يلي المبالغ التي سيحصل عليها المشاركون في المونديال..

الفائز بكأس العالم: 42 مليون دولار

الوصيف: 30 مليون دولار

المنتخب صاحب المركز الثالث: 27 مليون دولار

المنتخب صاحب المركز الرابع: 25 مليون دولار

المنتخبات المركز الخامس حتى الثامن : 17 مليون دولار لكل فريق

المنتخبات صاحب المركز التاسع إلى السادس عشر: 13 مليون دولار

لكل فريق

المنتخبات من المركز السابع عشر حتى 32: 9 ملايين دولار لكل فريق

<https://www.youm7.com/story/2022/11/11/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D9%83%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-2022-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-42-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1/5973304>

8 - أي دولة فازت بكأس العالم لكرة القدم 2022؟ إذا كانت إجابتك هي

الأرجنتين، فهذا صحيح .

و لكن هناك دولة أخرى فازت بكأس العالم دون أن تلعب مباراة واحدة.
وتلك الدولة هي الصين .

10 طرق عملت بها الصين بهدوء خلف الكواليس في موندريال قطر...

أولاً: حصلت مباني كأس العالم على الكهرباء الخضراء من محطة توليد الطاقة من الجيل التالي التي تحصد الطاقة الشمسية فقط، التي بنتها شركة Power Construction Corporation في الصين.

ثانياً: تم نقل الأشخاص إلى حيث يحتاجون إلى الذهاب في أسطول مكون من 888 حافلة كهربائية بالكامل، من صنع Yutong Bus ، وهي شركة صينية أصبحت بهدوء، على حد علمي، أكبر صانع للحافلات في العالم.

ثالثاً: تم بناء استاد الرئيسي بواسطة شركة China Railway Construction Corporation وهي الشركة التي ظهرت في إفريقيا وأوروبا وحول العالم، والمعروفة بقدرتها الاستثنائية على إنشاء البنية التحتية في البيئات الصعبة.

رابعاً: ما هو الحدث الرياضي بدون سلع تذكارية؟

تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 70 في المائة من السلع المتعلقة بكأس العالم، من كرات القدم إلى الأعلام إلى القمصان والصفارات، جاءت من موقع واحد في الصين، وهي مدينة تقع في جنوب شرق الصين تسمى بيوو.

خامساً: خزان كبير للغاية تم بناؤه لهذا الغرض لتوفير مياه شرب نظيفة للرياضيين والمشجعين. تم بناؤه من قبل Gezhouba Group ، من ووهان. سادساً: احتاجت عمليات بناء الملاعب إلى كميات هائلة من المعدات الثقيلة، من آلات نقل التربة الضخمة إلى الرافعات.

تم توفير ما يقرب من 100 منها بواسطة شركة Sany Heavy Industry الصينية، إحدى أكبر شركات البناء في العالم.

سابعاً: كان الملعب القطري 974 هو المكان الأكثر ابتكاراً، والذي يمكن تفكيكه وإعادة تجميعه في أي مكان .

تم تصميم 974 لينة من قبل مهندس معماري إسباني بواسطة شركة

China International Marine Container.

ثمانية: لاحظ كل الأضواء الكاشفة LED في كل مكان؟

جاءوا من مجموعة Unilumin في الصين.

تسعة: يقول معظم الناس إن مكيفات الهواء ضرورية للبقاء في تلك البيئة

- وقدمت شركة ميديا الصينية 2500 جهاز هواء لهذا الحدث.

عشرة: أخيراً وليس آخراً، كان هذا الحدث الرياضي الأعلى في تاريخ

العالم، وكان بحاجة إلى الكثير من الدعم من الشركات.

اشتركت 19 شركة صينية لرعاية الحدث، بالطبع من خلال الإعلانات.

منقوووول!!!

9 - مبلغ ضخم للأرجنتين.. هذه هي الجوائز المالية لمنتخبات كأس

العالم

حصل منتخب المغرب على جائزة كبيرة من الفيفا بعد الوصول للمركز

الرابع تُقدر بـ25 مليون دولار أميركي

العربية. نت نشر في 18 ديسمبر, 2022:



كأس العالم - رويترز

يسعى كل لاعبي كرة القدم للفوز بكأس العالم، فهذا المونديال يحمل قيمة

مادية ومعنوية كبيرة جداً.

وشارك في كأس العالم 2022 التي أقيمت في قطر 32 منتخباً مقسمة

على ثماني مجموعات، وفي كل مجموعة أربعة منتخبات، تأهلت منها 16

منتخباً لثمن النهائي، ومن ثم ربع النهائي، ونصف النهائي، وأخيراً مباراة

تحديد المركزين الثالث والرابع، ثم المباراة النهائية.



كأس العالم - رويترز

وحدد الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" الذي يشرف على تنظيم كأس العالم قطر 2022 الجوائز المالية للمنتخبات، وذلك وفقاً للدور الذي لعبت به. فما هي المكافآت المالية التي رصدها الفيفا للمنتخبات المشاركة في كأس العالم 2022؟

كل منتخب وصل لكأس العالم قطر 2022، رُصدت له جائزة مالية قدرها 10.5 مليون دولار من الفيفا، 1.5 مليون دولار منها نظير فترة الإعداد، و9 ملايين دولار مكافأة المشاركة في دور المجموعات. كما يشارك في دور المجموعات 32 منتخباً، تم توزيعها على 8 مجموعات.

Play Video

وغادر 16 منتخباً من دور المجموعات، وهم: قطر، والإكوادور، وويلز، وإيران، والمكسيك، والسعودية، وتونس، والدنمارك، وألمانيا، وكوستاريكا، وبلجيكا، وكندا، والكاميرون، وصربيا، وأوروغواي، وغانا. وستحصل جميع هذه المنتخبات على 9 ملايين دولار، نظير مشاركتها في دور المجموعات، أما المنتخبات التي تأهلت للدور القادم، ستحصل أكثر. الجوائز المالية لمنتخبات دور الـ16 في كأس العالم 2022: في ثمن نهائي كأس العالم 2022، سيحصل كل منتخب على 4 ملايين دولار إضافية، أي ما مجموعه 13 مليون دولار.

كما ستحصل المنتخبات التي ودعت من هذا الدور على 13 مليون دولار، أما المنتخبات المتأهلة للدور القادم، فإنها ستجني أموالاً أكثر. وغادرت 8 منتخبات الدور ثمن النهائي، وهي: السنغال، وإسبانيا، وسويسرا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكوريا الجنوبية، وبولندا.



من مباراة المغرب وإسبانيا في مونديال قطر

(رويترز)

الجوائز المالية لمنتخبات ربع نهائي كأس العالم 2022:
المنتخبات التي نجحت في الوصول إلى ربع نهائي كأس العالم 2022
سوف تضمن جوائز مالية تُقدر بـ17 مليون دولار لكل منها.
وودعت 4 منتخبات هذا الدور، وهي: البرتغال، والبرازيل، وإنجلترا
وهولندا، وستحصل هذه المنتخبات على 17 مليون دولار، أما المنتخبات
المتأهلة لنصف النهائي، فإنها ستكسب أموالاً إضافية.

المركز الرابع: مكافآت منتخب المغرب

حصل منتخب المغرب على جائزة ضخمة من الفيفا بعد الوصول للمركز
الرابع تُقدر بـ25 مليون دولار أميركي، وهو رقم أعلى بـ3 ملايين دولار من
الجائزة المادية التي حصلت عليها إنجلترا في مونديال روسيا 2018.

Play Video

المركز الثالث: مكافآت منتخب كرواتيا

فاز منتخب كرواتيا بالمركز الثالث في كأس العالم 2022 بفوزه على
المغرب في مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع، وبذلك حصل على مبلغ
27 مليون دولار أميركي من الفيفا.

مكافآت المركز الثاني في كأس العالم 2022:

وستبلغ الجائزة المالية للمنتخب الفرنسي صاحب المركز الثاني، حوالي
30 مليون دولار أميركي، وهو رقم أعلى بمليوني دولار من المبلغ الذي
حصلت عليه كرواتيا في مونديال روسيا.



المغرب وكرواتيا

مكافآت منتخب الأرجنتين بكأس العالم 2022:

فيما ستبلغ الجائزة المالية لمنتخب الأرجنتين صاحب المركز الأول، حوالي 42 مليون دولار أميركي، وهو رقم أعلى بما يقارب 4 ملايين دولار من المبلغ الذي حصلت عليه فرنسا في المونديال الروسي. وبجانب هذه الجائزة المادية، سيحصل أبطال الأرجنتين على كأس من الذهب، وسيُسجل اسمه كفائز بالمونديال. يشار إلى أن مونديال قطر انطلق هذا العام في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 واستمر حتى 18 ديسمبر/كانون الأول 2022، وفي مفاجأة وصل لأول مرة بالتاريخ إلى نصف النهائي منتخب المغرب، فيما خرجت البرازيل من الدور ربع النهائي.

<https://www.alarabiya.net/last-page/2022/12/18/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B2->

10 - الديون حاضرة بقوة في 2023 .. أزمة تنغص مضجع الاقتصاد

العالمي وتطول الجميع



السبت 31 ديسمبر 2022

هشام محمود من لندن

لمدة عقد من الزمان كانت أزمة الديون تلوح في الأفق، لكنها لم تكن القضية رقم واحد على جدول الأعمال الدولي أو في المناقشات السنوية، في اجتماعات المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين. هذا المشهد بدأ يتغير في الأشهر الأخيرة من 2022، والمؤكد أننا سنشهد مزيداً من التغيير الجذري في الموقف الدولي من قضية الديون لتصبح بين

ليلة وضحاها القضية رقم واحد على جدول أعمال الاقتصاد العالمي في 2023.

وفقا لصندوق النقد الدولي فإن هناك عددا مذهلا ومقلقا من الدول منخفضة الدخل معرض حاليا لخطر أزمة الديون أو التخلف عن سداد الديون في 2023. نسبة الدول التي قد تعجز عن سداد ديونها في قائمة الدول منخفضة الدخل تبلغ 60 في المائة، وإذا ما حدث هذا وباتت تلك الدول عاجزة عن التعامل مع ديونها، فإن الأكثر خطورة أن صندوق النقد الدولي ربما لا تكون لديه الموارد الكافية لإمداد تلك الدول بالقروض التي ستحتاج إليها للبقاء واقفه على قدميها، وتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

من جانب آخر، حددت الأمم المتحدة 54 اقتصادا ناميا تعاني مشكلات ديون حادة، وعلى الرغم من أن تلك الاقتصادات مجتمعة تمثل ما يزيد قليلا على 3 في المائة من الاقتصاد الدولي، إلا أنها تمثل 18 في المائة من سكان العالم، وأكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

لكن ما كشف عنه عام 2022 الذي سيكون أكثر وضوحا في عام 2023 أن مشكلة الديون لا تقتصر على الدول منخفضة الدخل، فقد أظهرت الأزمة السريلانكية وتخلفها عن سداد ديونها، أن عديدا من الدول ذات الدخل المتوسط تكافح أيضا لسداد فوائد الدين، علاوة على أصل القروض التي استدانتهما عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة والتضخم أقل كثيرا.

الدكتورة دورثي بنجامين أستاذة الاقتصاد الدولي والاستشارية في عدد من المنظمات الدولية ترى أن مشكلة الديون ستكون حاضرة بقوة في 2023، خاصة مع تزايد احتمالات عجز مجموعة من الاقتصادات الناشئة عن سداد ما عليها من ديون. لكنها تحمل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المسؤولية.

وتقول لـ"الاقتصادية"، "إن نحو 25 في المائة من الأسواق الناشئة إما في ضائقة ديون أو معرضة لخطر كبير نتيجة ذلك، ومنذ الأشهر الأولى من 2022، رفع الاحتياطي الفيدرالي ولاحقا البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بقوة لخفض التضخم، وزادت نتيجة ذلك قوة الدولار في أسواق

العملات الدولية، ونظرا لأن 90 في المائة من ديون الأسواق الناشئة مقومة بالدولار، فإن عملة الولايات المتحدة القوية تجعل السداد باهظ التكلفة، كما أن تكاليف الاقتراض بالنسبة للدول المثقلة بالديون في تزايد.

وتضيف "القدرة الاقتراضية للدول منخفضة الدخل ومتوسطته في تراجع، فثلثا تلك الدول لديها عائدات سندات تزيد على 10 في المائة، ولم يعد بإمكانها الاقتراض من القطاع الخاص، وإذا لم تتمكن تلك الدول من إعادة تمويل سنداتها فستواجه أزمة مديونية."

يرجح الخبراء أن تكون قضية الديون في مقدمة جدول الأعمال الدولي في 2023، نظرا للتباطؤ المتوقع في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، التي لن تتجاوز 2.7 في المائة في العام المقبل، ومن ثم ستكون الاقتصادات الناشئة والنامية أقل قدرة على سداد مديونيتها، أو أن يكون البديل سداد مديونيتها على حساب تقليص الموارد المالية الموجهة إلى الكهرباء والماء والتعليم والصحة والتغذية ومكافحة التغير المناخي، ما يعني عمليا تراجع مستوى معيشة مواطنيه، وما يرافق ذلك غالبا من اضطرابات وعدم استقرار اجتماعي.

ويقدر البنك الدولي أن 74 دولة فقيرة تبلغ القيمة الإجمالية لخدمة ديونها مجتمعة 64 مليار دولار في 2022 ارتفعت بنسبة 35 في المائة عن 2021. أزمة الديون، على الرغم من الثقل الذي تتركه على اقتصادات الأسواق الناشئة، مشكلة ذات بعد عالمي، فإجمالي الدين العالمي يبلغ نحو 290 تريليون دولار، أي ما يعادل 343 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وسط توقعات بأن يرتفع الدين العالمي في العام المقبل، كما أن تكاليف خدمة الديون ارتفعت بشكل كبير في 2022 لتصل إلى 1.16 تريليون دولار.

من جهته، يعتقد البروفيسور ديفيد هيرسون العضو السابق في اللجنة المالية لمجموعة نيت ويست المصرفية أن عدم استقرار الاقتصاد العالمي يجعل قضية الديون قضية منغصة لمضجع جميع الاقتصادات، بصرف النظر عن درجة تطورها.

ويقول لـ"الاقتصادية"، "إن الأعوام الأخيرة شهدت تقلبات قوية في معدلات النمو، فمن 6 في المائة في 2021 إلى توقع معدل نمو 2.7 في المائة العام المقبل، وقد أسهم الركود الاقتصادي في بداية وباء كورونا في حدوث انخفاض واضح في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما انعكس في الارتفاع الحاد في نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2020، لكن مع انتعاش الاقتصاد في 2021 انخفضت نسبة الديون للناتج المحلي الإجمالي، لتعاود الارتفاع في 2022 نظرا للاضطراب الاقتصادي الناجم عن الحرب الروسية - الأوكرانية وأزمة الطاقة."

ويضيف "التضخم المرتفع والمتقلب أثر أيضا في معدلات الديون، إذ كان على الحكومات أن تستدين لدعم احتياجات مواطنيها من السلع خاصة الغذائية، التي ارتفعت بشدة مع الحرب الروسية - الأوكرانية وارتفاع أسعار المحروقات."

مع هذا فإن أزمة المديونية ستمتد أيضا إلى كثير من الاقتصادات المتقدمة، لكن وطأتها لن تكون بالثقل ذاته الذي ستعانيه الدول الفقيرة والنامية، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى.

وفي هذا السياق، تعلق لـ"الاقتصادية" مايا ستانلي الباحثة في المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية قائلة، "الولايات المتحدة الأمريكية خلال مائة عام ارتفع إجمالي ديونها من 409 مليارات دولار عام 1922 إلى نحو 31 تريليون دولار هذا العام، ورغم ما يمثله ذلك من ضغوط على الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه من المستبعد أن تمثل تلك المديونية الضخمة عائقا أمام الاقتصاد الأمريكي للنمو، بينما نجد أن ارتفاع تكاليف الاقتراض لإيطاليا المثقلة بالديون والعضو في مجموعة السبع مقلق للغاية جدا."

وتضيف "كما أن ألمانيا لا تبدو أيضا بعيدة عن مشكلة الديون، فقد تعهدت بزيادة إنفاقها الدفاعي إلى أكثر من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، إلى جانب تخصيص 110 مليارات دولار لصندوق خدماتها المسلحة، وارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى ارتفاع كبير في فاتورة تمويل استهلاك الطاقة في ألمانيا، بالنسبة إلى المملكة المتحدة

فإن إجمالي الديون يتجاوز حالياً تريليونين و770 مليار جنيه استرليني، بحيث بلغت ديون الحكومة البريطانية 5170 جنيهاً استرلينياً في الثانية الواحدة."

وتشير إلى أنه رغم ذلك فإن الوضع الاقتصادي العام لا يزال أفضل في الاقتصادات المتقدمة عنه في الأسواق الناشئة، ما يمنحها مرونة أعلى في التعامل مع أزمة المديونية لديها.

إذن فمن المؤكد أن إدارة مستويات الديون المرتفعة ستكون صعبة على الجميع في 2023، خاصة إذا ما تباطأ نمو الاقتصاد العالمي أو أصيب بحالة من الركود، ما يعني أن الحكومات ستعمل على بناء استراتيجيات مالية تساعد على تقليل الضغط التضخمي ومخاطر الديون، عن طريق احتواء نمو الإنفاق، ومن شأن هذا أن يساعد البنوك المركزية ويسمح بزيادات أقل في أسعار الفائدة.

https://www.aleqt.com/2022/12/30/article_2462046.html

11 - ثلاثية أسعار الذهب والنفط والدولار

إبراهيم علوش – الميادين نت

شهدت أسعار الذهب، منذ بداية شهر تشرين الثاني / نوفمبر الفائت، اتجاهاً عاماً نحو التذبذب صعوداً إلى مستويات يتوقع المحللون أن تكون قياسية خلال عام 2023. وبلغ سعر أونصة الذهب 1866 دولاراً عند إغلاق بورصة نيويورك يوم الجمعة الفائت الساعة 5 مساءً .

بلغ سعر أونصة الذهب مستوىً قياسياً عند 2069 دولاراً في 2022/3/8، عشية العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا، ليعود إلى التراجع هبوطاً إلى 1622 دولاراً للأونصة مع نهايات شهر أيلول / سبتمبر الفائت، أي خلال 6 أشهر، ما أوحى هنيهةً أن سوق الذهب استوعبت الصدمة الأوكرانية وأثارها اقتصادياً وراحت تتجاوزهما، لكن ذلك الانطباع لم يستمر أكثر من شهر، إذ عادت أسعار الذهب إلى التسلق صعوداً إلى مستويات عام الجائحة، 2020 .

يرتفع سعر الذهب، بصفته ملاذاً آمناً، في الأزمات بأنواعها وكلما ازداد ترقب حدوثها، فيصبح مفضلاً على بقية الأصول أو العملات، وهو يميل للارتفاع مع ارتفاع معدل الأسعار وانخفاض قيمة العملات وتزايد عدم اليقين حول حالة الاقتصاد، ويتابع سعره تالياً طيفاً واسعاً من المحللين، لا تجار المعادن الثمينة فحسب .

يرتفع سعر الذهب أحياناً أخرى، بصفته أصولاً، نتيجة مقارنات المضاربين، كما حدث عام 2011 مثلاً، على خلفية التعثر والتعافي من الأزمة المالية الدولية، لكن تلك أشبه بفقاعات سعرية سرعان ما تفقأها أساسيات السوق. أما ما يجري الآن من ارتفاع في سعر الذهب فنذير شوم، بحسب المحللين، على تفاقم مشكلة الركود التضخمي عالمياً بالتزامن مع توترات جيوسياسية متأججة على ضفتي أوراسيا غرباً وشرقاً من أوكرانيا إلى تايوان .

الركود التضخمي طبعاً هو المزيج الصعب من الركود والتضخم اللذين يدفع كلاهما سعر الذهب للارتفاع .

كيف يدفع الانكماش الاقتصادي سعر الذهب للارتفاع؟ يعني ضعف الاقتصاد وتباطؤه ضعف أسواق الأسهم نتيجة ضعف مبيعات الشركات العاملة في الاقتصاد، وضعف إمكانية نموها استثمارياً، واحتمالية إفلاسها حتى.. ما يجعل الذهب أكثر جاذبيةً للمستثمرين .

كيف يدفع نمو التضخم أكثر من العائد على رأس المال سعر الذهب للارتفاع؟ أما سلسلة رفع أسعار الفائدة التي قام بها الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) لاحتواء التضخم المتصاعد فيفترض أن تجتذب رؤوس الأموال والمدخرات نحو المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، أي بعيداً عن الذهب. ولكن معدلات التضخم المرتفعة في الولايات المتحدة، والتي بلغت 9.6% سنوياً الشهر الفائت، نزولاً من 9.9% في تشرين الثاني / نوفمبر، بما يقل كثيراً عن معدل الفائدة الأساسي البالغ 4.5%، تعني أن معدل الفائدة لا يعوض الاستثمارات في السندات الحكومية أو حسابات الادخار عن تآكل القوة الشرائية من جراء التضخم، ما يجعل الذهب أكثر أماناً من الدولار

الأمريكي (وكل عملة مرتبطة به) بالنسبة للمستثمرين وبالنسبة للبنوك المركزية حول العالم.

يعتمد سعر الذهب في المستقبل القريب على الفرق بين عاملين: معدل التضخم من جهة، ومعدل الفائدة من جهة أخرى، فكلما ارتفع الأول مقارنةً بالثاني، ازدادت جاذبية الذهب، والعكس بالعكس. ومن المتوقع في عام 2023 أن يدفع الركود الاقتصادي معدل نمو الأسعار للانخفاض (ما يقلل جاذبية الذهب)، سوى أن مكوناً رئيسياً من مكونات زيادة الأسعار، وهو سعر النفط (وحوامل الطاقة عموماً) من المتوقع أن يرتفع، كما سنرى .

صعود الدولار الأمريكي وهبوطه في الأشهر الفائتة

كان لافتاً خلال عام الجائحة أن الدولار الأمريكي نافس الذهب على صفة "الملاذ الآمن"، فازداد الطلب عليه وارتفعت قيمته، ثم عاد للهبوط تدريجياً مقابل سلة من العملات الرئيسية وصولاً إلى 2021/5/31 حينما عاد للارتفاع بصورةٍ أسية لم يشهدها منذ نحو 20 عاماً، ليحلق نحو 14% مقابل تلك العملات الرئيسية الأخرى مع شهر تشرين الأول / أكتوبر الفائت، على الرغم من طباعة ترليونات الدولارات الأمريكية وضخها في الأسواق، وارتفاع معدلات التضخم والدين العام وعجز الميزان التجاري أمريكياً، ما يخالف أسس البديهة الاقتصادية.

تبقى تلك الظاهرة علامةً فارقةً في علم المالية الدولية يعدها الأمريكيون مؤشراً على "استثنائيتهم"، ويمكن القول إنها مؤشرٌ على مركزية الدولار الأمريكي كعملة عالمية وعلى تعامل العالم معه كـ "ملاذ آمن" بناءً على الثقة بقوة الولايات المتحدة اقتصاداً ودولة على الأقل مقارنةً بغيرها حتى الآن .

وتبقى ظاهرة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي فوق ما تبرره أساسيات السوق مؤشراً اقتصادياً-سياسياً على الهيمنة الأمريكية الماثلة عالمياً بوضوح، وإن كانت تواجه تزعزعاً وانحساراً نسبياً وغيوماً متلبدة في الأفق . وسبق تناول ظاهرة صعود الدولار الأمريكي، في حين تدعو أساسيات السوق إلى هبوطه لولا الطلب العالمي عليه، في أكثر من مادة في الميادين نت، منها

مثلاً لا حصراً "ارتفاع الدولار ينفذ الولايات المتحدة على حساب حلفائها والعالم" المنشورة في 2022/5/2.

أسهم رفع حزمة أسعار الفائدة الأمريكية تدريجياً منذ ربيع العام الفائت في اجتذاب رؤوس الأموال إلى الدولار الأمريكي، وأسهم تالياً بارتفاع سعره مقابل العملات الأخرى، كما أشرت في مادة سابقة أيضاً، إلا أن الرفع المتتالي لأسعار الفائدة الذي واكبه ارتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى قبل تشرين الثاني / نوفمبر الفائت ترافق مع انخفاضه مقابل العملات الأخرى بعد تشرين الثاني، في الوقت الذي راح يرتفع فيه سعر الذهب مقابل الدولار مع بداية ذلك الشهر .

هذا يعني أن رفع الاحتياطي الفدرالي بصورة متتالية لسعر الفائدة الأمريكية درءاً لخطر التضخم ربما أرسل رسالة للمستثمرين وللبنوك المركزية حول العالم وكل من يفتني الدولار الأمريكي كأصول أن الاحتياطي الفدرالي خائف على الاقتصاد الأمريكي، وأن الاقتصاد الأمريكي، كضمانة لقوة الدولار، ليس "آمناً" بالمقدار الذي ظنوه، وأنه ربما يكون من الأفضل لهم التحول إلى الذهب، ولا سيما أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، يتوقع أن يبلغ 0.5 بالمئة فحسب عام 2023 أو أقل من 1% بأفضل تقدير، بعد أن بلغ 6% عام 2021، وأقل من 2% عام 2022، أي أن الاقتصاد الأمريكي يخطو بثبات في مستنقع الركود.

أضف إلى ذلك أن الخوف من استفحال الركود الاقتصادي أمريكياً، كما تشير المواقع الأمريكية بناءً على مصادر رسمية نقدية، يتوقع أن يلجم نزوع الاحتياطي الفدرالي إلى تبني سياسة نقدية انكماشية، ما يقلل من جاذبية الدولار الأمريكي نسبياً مع تباطؤ ارتفاع أسعار الفائدة .

بناءً عليه، راح الدولار الأمريكي يهبط من عليائه مقابل العملات الرئيسية الأخرى، منذ بداية تشرين الثاني / نوفمبر الفائت، فأغلق في بورصة نيويورك يوم الجمعة الفائت عند نحو 104% مقابل سلة نموذجية من العملات الرئيسية الأخرى، بعد أن كان يساوي نحو 114% مقابلها في نهاية تشرين

الأول / أكتوبر الفائت، أي أنه فقد نحو 10% من قيمته مقابلها خلال أقل من 10 أسابيع .

هذا مهم كمؤشر على الثقة لا بالدولار الأمريكي فحسب، بل بالاقتصاد الأمريكي نفسه، ونذكر طبعاً أن قوة أي عملة في العالم يحكمها قانون العرض والطلب (لا الذهب كما يتوهم البعض)، وما برح الدولار طبعاً أقوى مما كان عليه منذ 20 عاماً، لذلك من السابق لأوانه التنبؤ بانهيائه، إنما أشير إلى أنه على مسارٍ تنازلي ثابت، وأنه خسر بالمتوسط 10% مقابل العملات الرئيسية، فيما ارتفع الذهب خلال الفترة ذاتها أكثر من 14%. وتوقعات المحللين هي استمرار الاتجاهين خلال العام الجاري: التصاعدي للذهب، والتنازلي للدولار.

مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هبوط الدولار، بالمتوسط، ما يعادل 10% إزاء العملات الرئيسية خلال الأسابيع العشرة الأخيرة يخفي ارتفاعه العام مقابل معظمها وهبوطه مقابل بعضها خلال العام الفائت ككل، إذ إنه ارتفع بالمجمل مقابل اليورو والجنيه الاسترليني والدولار الكندي والأسترالي والنيوزيلندي والين الياباني والروبية الهندية واليوان الصيني إلخ... لكنه انخفض، في عز صعوده، مقابل الروبل الروسي والريال البرازيلي. وكانت تلك علامة فارقة أخرى في المشهد المالي الدولي في عام 2022 تبرز صعود قوى جديدة بمقدار ما تبرز هيمنة الدولار الأمريكي عالمياً.

صعود النفط وهبوطه خلال الأشهر الفائتة

وصل برميل نפט تكساس WTI إلى قعرٍ سعري بلغ نحو 16 دولاراً للبرميل في نيسان / أبريل 2020 في عز الجائحة، لكنه عاد للارتفاع تدريجياً إلى نحو 74 دولاراً للبرميل مع بداية عام 2022، فما أن قرعت طبول الحرب في أوكرانيا حتى شهب إلى أكثر من 120 دولار للبرميل بالمتوسط، وبقي يتهدى صعوداً وهبوطاً فوق مرتفعات أسعاره العالية حتى الأسبوع الثاني من شهر حزيران / يونيو الفائت حين شهد تراجعاً تدريجياً منذ ذلك الوقت وصل به يوم الجمعة الفائت إلى أقل من مستواه في بداية عام 2022 .

يُسعّر ثلاثة أرباع النفط الخام عالمياً بناءً على مزيج نفط "برنت" البريطاني للأسف، وتُسعّر منظمة أوبك نفطها الخام مثلاً بمقياس مزيج "برنت"، وهذا المقياس من فضلات الإمبراطورية البريطانية التي لا بد من إزاحتها إذا أردنا التحدث بجدية عن نظام اقتصادي عالمي بديل أو عن تنمية مستقلة في الوطن العربي، وليس لائقاً أن يكون "مزيج نفط دبي" مخصصاً، كمقياس عالمي، للنفط الأقل نقاءً (بالنسبة لمحتوى الكبريت) من نفط "برنت" الذي تنتجه بريطانيا من حقولها في بحر الشمال، والذي يعد المقياس العالمي للنفط الأجود ("الخفيف" و"الحلو"). وتستعمل روسيا مثلاً "مزيج نفط الأورال" مقياساً لتسعير نفطها، وهو المستهدف بالسقف السعري غربياً .

في جميع الأحوال، وصل نفط برميل "برنت" إلى قعرٍ سعري بلغ نحو 20 دولاراً للبرميل في شهر نيسان / أبريل 2020، ليرتفع إلى نحو 78.5 دولار للبرميل مع بداية عام 2022 مع التعافي من أثر الجائحة، ثم علا إلى نحو 124 دولاراً للبرميل على خلفية العملية العسكرية الروسية، ليبدأ مساراً تنازلياً منذ الأسبوع الثاني من شهر حزيران / يونيو الفائت، وليعود مع بداية 2023 إلى ما كان عليه في بداية 2022 .

وشهدت أسواق الغاز الخام مساراً مماثلاً لأسواق النفط الخام، فارتفعت مع التعافي من الأثر الاقتصادي لكورونا ثم تسامقت مع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وعادت للانخفاض بعدها لتنتهي مع نهاية العام 2022 حيث بدأت في بدايته .

من المتوقع، على الرغم من ذلك، أن يعود سعر النفط الخام للارتفاع مع تجدد حيوية النشاط الاقتصادي في الصين مع رفع الإغلاقات المفروضة لمحاصرة انتشار كوفيد-19. فالقضية بالنسبة للصين لم تعد قضية موازنة الاقتصاد مقابل الصحة العامة فحسب، بل قضية أمن قومي تتمثل بسباق "كسر العظم" اقتصادياً وتكنولوجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ويشير تقرير لوحدة الأبحاث الاقتصادية في بنك "غولدمان ساكس" إلى أن تفعيل النشاط الاقتصادي صينياً بمستوياته السابقة لقيود كوفيد-19 سوف يرفع سعر النفط نحو 15 دولاراً للبرميل بالمتوسط في عام 2023. ويتوقع

المحللون أن يؤدي هذا العامل، إضافةً إلى توقف الولايات المتحدة وغيرها عن إطلاق احتياطات النفط الاستراتيجية في الأسواق والعقوبات على النفط الروسي (التي تقلل من الكمية المعروضة منه)، إلى عودة أسعار النفط الخام للارتفاع، على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي عالمياً .

العامل الذي دفع سعر النفط للانخفاض في الأشهر الأخيرة، وهو الركود الاقتصادي وتوقع تعمقه، هو ذاته ما زاد الطلب على الذهب ورفع سعره وقلل الطلب نسبياً على الدولار الأمريكي مع تزايد عدم اليقين حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي في المدى القريب. لكنّ عوامل انخفاض عرض النفط، ومنها تقصير نيجيريا والجزائر عن الوفاء بإنتاج حصتيهما المتفق عليها ضمن أوبك لأسباب تقنية، بالترافق مع تزايد الطلب الصيني والآسيوي عموماً عليه يتوقع أن تدفع بأسعار النفط إلى الأعلى خلال عام 2023، وهناك من يرى أنها ستصل إلى 100 دولار للبرميل، والبعض يتوقع وصولها إلى 140 دولار للبرميل، لكن معظم المحللين يرون أن سعر برميل النفط سيبلغ أقل من 90 دولاراً بقليل، أي أكثر بـ15 دولار للبرميل مما هو عليه اليوم.

ثلاثية الذهب والنفط والدولار المتوقعة عام 2023

يشير البعض أن رفع الصين لقيود كوفيد-19 ترافق مع تزايد انتشار الفيروس، ما يمكن أن يوهن من نزوع سعر برميل النفط للارتفاع. ويذكر أن أوبك توقعت زيادة الطلب على النفط في العام الجاري بمعدل 2.25 برميل يومياً. كما يذكر أن استهلاك الصين من النفط، البالغ 14.4 مليون برميل يومياً عام 2022، يتوقع أن ترتفع في العام الجاري بمقدار مليون برميل يومياً .

ومن المتوقع أيضاً، بحسب المؤشرات المتوفرة، أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد الصيني عام 2023 إلى 4.7%، وأن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الهندي 7%، وأن ينمو الاقتصاد الأندونيسي، البالغ حجمه عام 2022 أكثر من 1.2 ترليون دولار، نحو 4.5%، وأن يتباطأ نمو الاقتصادين البرازيلي والأسترالي إلى أقل من 2%، بالتزامن مع تباطؤ اقتصاد كوريا الجنوبية إلى 1.6%، وتباطؤ نمو اقتصاد اليابان إلى 1.5%، وتباطؤ نمو الاقتصادين

الأمريكي والكندي إلى 0.5%، وتباطؤ نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي إلى 0.3%، وانكماش الاقتصاد البريطاني بمقدار - 1.3% (سالب 1.3) عام 2023، وهي أهم اقتصادات العالم، ومعها الاقتصاد الروسي الذي سينكمش بمقدار 2.5% في العام الجاري نتيجة العقوبات الغربية الشديدة عليه .
يعني ما سبق أن الاقتصادين الصيني والهندي، بما يمثلانه من ثقل دولياً، سيكونان رافعة النمو الاقتصادي العالمي في العام الجاري، يليهما الاقتصاد الأندونيسي الصاعد. وهذا بدوره يعني أن ميزان القوى الاقتصادي سيميل جنوباً وشرقاً بدرجة أكبر عام 2023، مع بقاء الاقتصادات الغربية مهيمنة عالمياً .

تنسجم اتجاهات النمو عام 2023 مع الاتجاه التاريخي الصاعد، وما يهمننا هنا هو أن الصين والهند هما أول وثاني أكبر مستوردين للنفط الخام عالمياً، فنموهما يعني نمو طلبهما على حوامل الطاقة وارتفاع سعرها، أما أندونيسيا فمصدر ثانوي للنفط، وربما يؤدي نموها الاقتصادي إلى زيادة الطلب داخلياً على صادراتها من حوامل الطاقة .

هذا يعني زيادة تكلفة الإنتاج ومعدل الأسعار أوروبياً وأمريكياً في ظل ركودٍ مستحكم، وسيكون أثر ذلك المزد من ارتفاع أسعار الذهب مقابل الدولار (والبيورو)، لا سيما إذا بقي الاحتياطي الفدرالي متردداً في رفع معدلات الفائدة الأمريكية خوفاً من مزيدٍ من الركود، وسيضغط هذا بدوره على الدولار الأمريكي هبوطاً، مع الإدراك الكامل أن الإدارة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة :

أ - نزوع البنوك المركزية والمستثمرين حول العالم لشراء الذهب وللتخلص من الدولار .

ب - النمو الاقتصادي عالي الوتيرة في الهند والصين الذي "يهدد" بارتفاع أسعار حوامل الطاقة.

لكنّ الغرب ارتكب خطأً مميتاً بمصادرة أصول روسيا وتجميدها، إذ إن ذلك العامل وحده دفع كثيرين حول العالم إلى اللجوء إلى الذهب وإلى التعامل بغير الدولار (والبيورو). الثقة بأهلية الدولار الأمريكي كمخزن للقيمة باتت

موضع شك إذاً، ويسجل أن البنوك المركزية حول العالم اشترت ذهباً عام 2022 بمعدل غير مسبوق منذ 55 عاماً، يقودها بنكا الصين وروسيا المركزيان. وتدل الإحصاءات على أن البنوك المركزية اشترت 400 طن من الذهب في الربع الثالث من عام 2022 وحده، ناهيك عما اشتراه القطاع الخاص، ولا شك أن هذا العامل وحده يدفع سعر الذهب للارتفاع .

<https://www.almayadeen.net/research-papers/> ثلاثية-أسعار-الذهب-والنفط-والدولار

12 - عشرات الشركات الإعلامية أبرمت صفقات محتوى 2023 مع

تويتر

• سارة فيشر، مؤلفة Axios Media Trends

رسم توضيحي: عايدة عامر / أكسيوس



يخطط موقع Twitter لتشغيل صفقات رعاية المحتوى مع أكثر من ثلاثين منفذاً إخبارياً وشركات إعلامية ودوريات رياضية في النصف الأول من هذا العام، وفقاً لجدول زمني للأحداث تمت مشاركته مع شركاء الإعلانات واطلع عليه Axios.

سبب الأهمية: تسبب أسلوب قيادة Elon Musk في هروب العديد من المعلنين، لكن الشركات الإعلامية وغرف الأخبار والبطولات الرياضية تجني الكثير من الأرباح والمزايا التسويقية للخروج من المنصة.

التفاصيل: هذا العام، تخطط جميع البطولات الرياضية الكبرى تقريباً، بما في ذلك NFL و NBA و NHL و MLB و NASCAR و PGA Tour والمزيد، لتشغيل صفقات المحتوى على Twitter حول ألعاب الموسم العادي وأحداث الدعم، مثل March Madness و NBA والتصفيات و Super Bowl، وفقاً للجدول الزمني الذي يراه Axios.

• من المقرر أيضاً أن يشارك ناشرو الرياضة مثل CBS Sports و Turner Sports و ESPN و FOX و Univision و Telemundo في صفقات حول الأحداث الرياضية الرئيسية، وفقاً للوثيقة.

- من المقرر أيضاً أن تشارك منافذ الأخبار مثل Wall Street Journal و NBCU و Reuters و Axios و Bloomberg و Forbes و Conde و USA Today و Nast في العديد من صفقات محتوى Twitter حول لحظات الدعم مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في Davos و CES و Pride أسبوع.
- من المقرر أن تقوم شركات الترفيه والتلفزيون مثل NBCU و Disney و Paramount بتشغيل محتوى يتماشى مع العديد من برامج الجوائز والحفلات الموسيقية والعروض التلفزيونية في أوقات الذروة، مثل "The Bachelor" على قناة ABC من Disney و "RuPaul's Drag Race" على قناة MTV التابعة لشركة Paramount و "المغني المقنع" على FOX.
- كيف يعمل: على مدى السنوات القليلة الماضية، توسطت شركات الإعلام والبطولات الرياضية في صفقات متعددة السنوات مع Twitter - عادة ما بين سنة إلى ثلاث سنوات - من خلال برنامج انتقائي يسمى Twitter Amplify.
- يجمع البرنامج بين المعلنين ومقاطع الفيديو في الوقت المناسب من الناشرين المتميزين، ويقسم الناشر نسبة مئوية من عائدات الإعلانات الناتجة عن مقاطع الفيديو الخاصة بهم مع Twitter.
- يبيع بعض شركاء المحتوى، مثل NBCU، الإعلانات مباشرة إلى العلامات التجارية التي ترغب في رعاية مقاطع الفيديو الخاصة بهم ومشاركة جزء من عائدات الإعلانات مع Twitter. يعتمد آخرون، مثل NFL، على Twitter لبيع الإعلانات عبر محتوى الفيديو الخاص بهم.
- معظم هذه الشراكات الإعلامية عبارة عن صفقات متعددة السنوات وتم التوسط فيها قبل أن يستحوذ Musk على Twitter. بعض الصفقات، مثل شراكة اتحاد كرة القدم الأميركي مع تويتر، تستحق سبعة أرقام إذا استمرت لمدة مدتها الكاملة، وفقاً لمصدرين مطلعين على الاتفاقيات.

كن ذكيًا: هناك عيب مالي ضئيل للبقاء في صفقات المحتوى للناشرين على المنصة. لكن الشركات والرابطات لا تريد أن تنشر أنها ملتزمة بالصفقات لأنها تخشى الإضرار بالسمعة من حرية التعبير على تويتر في عصر المسك والتي تتمتع بحرية التعبير للجميع.

• رفض اتحاد كرة القدم الأميركي، أكبر شريك لمحتوى الدوري على تويتر، التعليق. ولم يعلق الدوري الأميركي للمحترفين ودوري الهوكي الوطني. بارامونت لم يعلق. ولم ترد ديزني وإن بي سي يو وكوندي ناست وأكسيوس على الفور على طلب للتعليق. بالنسبة لتويتر وشركاء المحتوى المشاركين، يمكن أن تكون الصفقات عوامل مهمة لزيادة الإيرادات.

• تجلب شركات التلفزيون التي تباع إعلانات تويتر كامتداد لشراء الإعلانات التلفزيونية عملاء جدد إلى تويتر. توفر الإعلانات التي يبيعها Twitter مقابل محتوى الفيديو Amplify أرباحًا متزايدة للناشرين الذين قد يقومون بالتغريد على مقاطع الفيديو بشكل طبيعي على أي حال.

• بالنسبة للناشرين، يتيح برنامج Twitter Amplify تحقيق الدخل من مخزون الفيديو المستهدف على نطاق واسع، لا سيما حول اللحظات الحية، مثل المقاطع الفيروسية من عرض الجوائز أو لعبة كرة القدم.

الصورة الكبيرة: كانت معظم الجهود التي تبذلها المؤسسات الإعلامية للإقلاع عن تويتر قصيرة أو معدومة، حتى بالنسبة للشركات المتورطة في حظر ماسك للصحفيين العام الماضي.

• أوقفت Puck News الإعلانات على المنصة لفترة وجيزة لكنها عادت إلى شراء الإعلانات بمجرد أن أعاد Musk حسابات الصحفيين المحظورة.

خرجت CBS News من Twitter لمدة تقل عن يومين في العام الماضي.

• واصلت واشنطن بوست تشغيل إعلانات تويتر لزيادة المشاهدات لحملة المحتوى ذات العلامات التجارية على المنصة أواخر الشهر الماضي، على الرغم من حظر أحد مراسليها قبل أسابيع قليلة. لم يعلق بوست.

• قالت سي إن إن الشهر الماضي إنها "تعيد تقييم" علاقتها مع تويتر في ضوء حظر تويتر الصحفي التكنولوجي دوني أوسوليفان من المنصة. تمت

إعادة حساب أوسوليفان إلى وضعه السابق، لكنه لم يتمكن بعد من التغريد.
CNN لم تقم بتحديث بيانها.

بالأرقام: في حين أن العديد من الفئات الإعلانية عبر تويتر شهدت انخفاضًا بنسبة تتراوح بين 30% و 60% في عدد المعلنين النشطين في الولايات المتحدة في الربع الأخير مقارنة بالربع نفسه من عام 2021، انخفض عدد المعلنين الإعلاميين والترفيهيين النشطين في الولايات المتحدة بأقل من 15% بحسب مصدر مطلع على الوضع.

- تستمر شركات مثل Bloomberg و Wall Street Journal في شراء التغريدات المدعومة، ومعظمها للمساعدة في اكتساب المشتركين. بلومبرج لم يعلق. ولم ترد صحيفة وول ستريت جورنال على طلب للتعليق.
- لا تزال العديد من الشركات الأخرى، بما في ذلك USA Today و Conde Nast من Gannett، تعرض إعلانات Twitter حول حملات المحتوى ذات العلامات التجارية. لم يعلق جانيت.

- كانت أهم الموضوعات على تويتر من حيث نسبة الانطباع في معظم الربع الرابع من عام 2022 هي الترفيه والرياضة واللياقة البدنية والسياسة والأغذية والمشروبات والخدمات المالية والأخبار والتكنولوجيا، وفقًا لوثيقة إعلانية تم الاطلاع عليها بواسطة Axios. ذكريات الماضي: لا تدوم معظم المقاطعات على مواقع التواصل الاجتماعي إلى الأبد. ظلت قناة Fox News هادئة على Twitter لأكثر من عام، ثم عادت في عام 2020 خلال دورة أخبار فيروس كورونا. المحصلة النهائية: في لحظة اقتصادية صعبة لصناعة الإعلام، أثبتت تويتر أنه مفيد للغاية بحيث لا يمكن الاستسلام له.

<https://www.annaharar.com/arabic/science-and-technology/18012023013502493>

13 - 8 دول ستمثل نصف الزيادة السكانية عالمياً حتى 2050.. بينها

بلد عربي!

الهند تجاوزت الصين بـ 5 ملايين شخص

دبي - العربية نت، 18 يناير، 2023:

ربما تكون الهند قد تجاوزت الصين بالفعل باعتبارها الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم في علامة بارزة تزيد من إلهام رئيس الوزراء ناريندرا مودي لخلق المزيد من فرص العمل وضمان استمرار البلاد في نموها الذي يضرب العالم.

وبلغ عدد سكان الدولة الواقعة في جنوب آسيا 1.417 مليار نسمة اعتباراً

من نهاية عام 2022، وفقاً لتقديرات مجلة World Population

Review، وهي منظمة مستقلة تركز على والتعداد السكاني.

ووفقاً للأرقام الأخيرة المحدثة، فإن هذا يزيد قليلاً عن 5 ملايين مقارنة

بـ 1.412 مليار أبلغت عنها الصين يوم الثلاثاء عندما أعلنت السلطات هناك

أول انخفاض في عدد السكان منذ الستينيات. ومن المقرر أن تصبح الهند،

حيث نصف السكان دون سن الثلاثين، أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً في

العالم في السنوات القادمة. ولتحقيق أقصى استفادة من العائد الديموغرافي،

يحتاج مودي إلى خلق فرص عمل لملايين الأشخاص الذين يدخلون سوق

العمل كل عام بينما تبتعد الأمة عن الوظائف الزراعية. كانت الأمم المتحدة

تتوقع بلوغ هذا المعلم في وقت لاحق من هذا العام. واعتباراً من 18 يناير،

ارتفع عدد سكان الهند بالفعل إلى 1.423 مليار، وفقاً لـ WPR.

وفي تقدير آخر من قبل منصة الأبحاث Macrotrends يقدر أحدث

تعداد سكاني للهند عند 1.428 مليار. يأتي ذلك، فيما لم تنشر الدولة بيانات

التعداد السكاني كما جرت العادة مرة كل عقد في عام 2021، بعد تأجيل

المسوحات السكانية بسبب الاضطرابات الوبائية، وفقاً لما ذكرته "بلومبرغ"،

واطلعت عليه "العربية نت".

إن تحرك الحكومة العام الماضي لتقييد فترة بقاء الجنود في القوات

المسلحة الهندية بأربع سنوات يوضح الضغط على الإدارة لخلق الوظائف

ودفع تعويضات التقاعد. كان مودي، الذي من المقرر أن يسعى لإعادة انتخابه بحلول مايو 2024، يضغط من أجل تحسين حصة التصنيع في الاقتصاد إلى 25% من 14% الحالية.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع للهند قبل كوفيد وانتعاشها القوي نسبياً من الوباء، لا يزال حوالي 800 مليون شخص يعتمدون على حصص غذائية مجانية من الحكومة، وهو أكبر برنامج من نوعه في العالم. وفي الوقت الحالي، يتمتع ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بالاكتماء الذاتي في إنتاج الغذاء. وهي ثاني أكبر منتج للأرز والقمح والسكر. كسوق، تعد الهند، بطبقاتها المتوسطة المتنامية، أكبر مستهلك للسكر، بينما تعد أكبر مستورد لزيوت الطعام. وهي ثاني أكبر مستهلك للذهب والصلب وثالث أكبر مشتر للنفط الخام. كما أنها موطن لثالث أكبر سوق طيران محلي في العالم.

وعلى الرغم من تباطؤ النمو السكاني في الهند، تتوقع مجلة "WPR" أن يستمر العدد في الارتفاع حتى عام 2050 على الأقل.

من ناحية أخرى، تشهد الصين حالياً انكماشاً طفيفاً، والذي وصفه الاقتصادي في "بلومبرغ"، إريك تشو في مذكرته في 18 يناير بأنها "رياح معاكسة تسحق النمو لفترة طويلة". إذ تقلص عدد سكان الصين بمقدار 850 ألفاً في عام 2022 مقارنةً بالعام الماضي، وفقاً للبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني.

وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من نصف الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم بين عامي 2022 و2050 ستتركز في 8 بلدان فقط هي: الكونغو ومصر وإثيوبيا والهند ونيجيريا وباكستان والفلبين وتنزانيا.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/01/18/8-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2050-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A->

14 - خطة الطاقة في أوروبا: هل تكفي للنجاة من برد الشتاء؟



كتب بواسطة: سام فليمنج، نشر بتاريخ 2022/09/30



خلال الأسبوع الماضي، وجّه إيمانويل ماكرون رسالة بسيطة إلى الشركات الفرنسية التي تستعد لتوقيع عقود طاقة مكلفة للغاية حثهم فيها على عدم الإقدام على هذه الخطوة. وقال الرئيس الفرنسي إنه يتعين على الشركات رفض "الأسعار المجنونة" المعروضة حالياً، وأصر على أن الحكومات الأوروبية ستنتج في جعل الأسواق فعالةً مجدداً وخفض التكاليف إلى مستويات معقولة.

بالنسبة لإيمريك لو جيمتيل، الرئيس التنفيذي لشركة "فيتا فرانس" وهي شركة صغرى متخصصة في صناعة كسوة المباني في شمال فرنسا، فإنه من الصعب مشاركة الرئيس الفرنسي ثقته. رَفَع مورّدو الطوب الذين تعتمد عليهم شركة "فيتا" في جميع أنحاء أوروبا أسعارهم لتعويض التكلفة المرتفعة للغاز الطبيعي المستخدم لتشغيل الأفران، حتى أن البعض ألغى الطلبات التي أصبحت غير مربحة. ويقول لو جيمتيل: "من الصعب حقاً التعامل مع هذا الوضع في ظل صعوبة توقع الأسعار" مضيفاً "لا نريد التوقف عن العمل هذا الشتاء، لكنني أشعر بالقلق".

مع انخفاض درجات الحرارة الآن باقتراب أشهر الشتاء - إلى جانب تقلص واردات الغاز من روسيا مقارنة بمستوياتها السابقة - من المقرر أن يجتمع وزراء الطاقة الأوروبيون يوم الجمعة لمناقشة حزمة ضرائب وطنية غير متوقعة على مستوى الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى جمع الأموال لكبح الأسعار التي تتحملها الأسر والشركات.

دعم الدولة لحماية الأسر والشركات من أزمة الطاقة



التمويل المخصص، أيلول/ سبتمبر 2021 - أيلول/ سبتمبر 2022



رغم بعض النجاحات في الجهود المبذولة للحد من اعتماد الاتحاد على الغاز الروسي في الأشهر الأخيرة - بما في ذلك ملء خزانات الغاز إلى

مستويات تتجاوز 85 في المئة - يحذر عدد متزايد من العواصم الأوروبية من أن المقترحات الأخيرة ببساطة لا تقدم الكثير.

قال أحد دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي عن خطط المفوضية التي يناقشها الوزراء يوم الجمعة: "هناك بالتأكيد أطراف في هذا الاجتماع يعتقدون أن هذا لا يكفي ويجب القيام بالمزيد"، مضيفاً "ليس لدينا مصلحة من ارتفاع أسعار الطاقة المسببة لعدم الاستقرار في الدول الأعضاء، وسينتج عنها كارثة".

هذا الأسبوع، كتبت حوالي 15 دولة عضو إلى مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي، قدرى سيمسون، مطالبين بوضع سقف لأسعار الغاز الجملة على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث تنهار الشركات تحت وطأة التكاليف التي لا تزال عند خمسة أضعاف مستوياتها تقريباً مقارنة بالسنة الماضية.

يحذر المحللون الآن من أن الركود العميق أمر لا مفر منه، ويتوقع "دويتشه بنك" أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة الأوروبية بنسبة تقترب من 3 في المئة في المجلد بين الربع الثاني من هذه السنة والفترة نفسها من سنة 2023، وهو انخفاض أكبر في النسبة بين الذروة والقاع مما كان عليه خلال أزمة اليورو.

وفي أعقاب الانتصار الانتخابي لتحالف يقوده اليمين المتطرف في إيطاليا هذا الشهر، تراقب عواصم الاتحاد الأوروبي الأخرى بتوجس أي مؤشر على أن ارتفاع تكاليف المعيشة قد يؤدي إلى اضطرابات شعبية ويدفع الناخبين نحو الأحزاب الأكثر تطرفاً.

يقول سيمون تاجليابيترا، أخصائي الطاقة في مركز أبحاث بروغل: "الآن فقط بدأت أزمة الطاقة في أوروبا تصبح ملحوظة، لأن الزيادات في أسعار الجملة لا تزال تتغذى على فواتير الشركات والأسر" مضيفاً أن "تكلفة الاقتصاد ستصبح أكبر بكثير".

تهديد من اليمين

تعد فرنسا إحدى أكثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدوانية في محاولاتها لحماية المستهلكين والشركات من ارتفاع تكاليف الطاقة. مع ذلك،

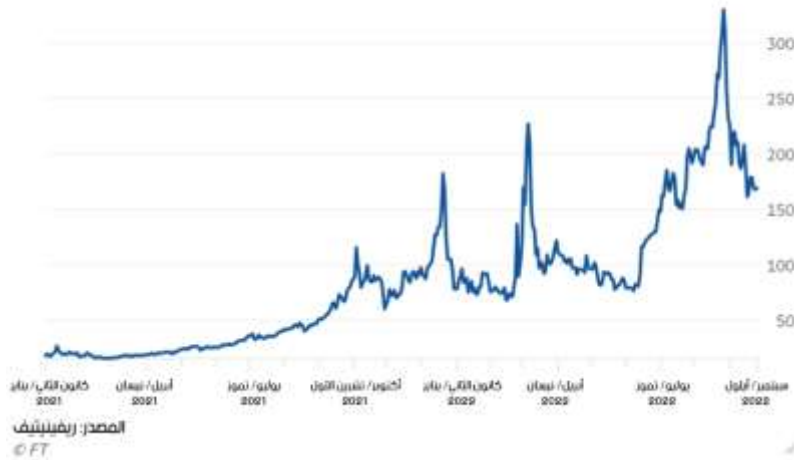
يشعر البعض في الحكومة بالقلق من إمكانية اندلاع اضطرابات اجتماعية هذا الشتاء. أبقت جهود الحكومة الفرنسية معدل التضخم السنوي في البلاد عند نسبة أقل بـ 6.5 في المئة مقارنة بالعديد من الدول الأعضاء الأخرى في منطقة الاتحاد الأوروبي، وبالأخص أقل من دول البلطيق حيث يتراوح التضخم بين 20 و25 في المئة.

تمكنت فرنسا من عزل مواطنيها عن ارتفاع الأسعار بفاعلية أكبر مقارنة بأي دولة أخرى في أوروبا لدرجة أنها لا تعتمد كثيرًا على الغاز الطبيعي وتحصل على معظم الكهرباء من محطات الطاقة النووية التي تديرها شركة كهرباء فرنسا المملوكة للدولة. تحركت الحكومة لحماية الأسر والشركات الصغيرة في شباط/ فبراير من خلال "درع التعريفية الجمركية" الذي حد من ارتفاع أسعار الكهرباء إلى 4 في المئة وأبقى أسعار الغاز الطبيعي ثابتة لسنة 2022.

منذ ذلك الحين، قدّمت الدولة المزيد من المساعدات مثل شيكات المئة يورو للأسر الفقيرة، ودعم وقود التدفئة، بالإضافة إلى الخصومات على البنزين والديزل المطبقة عند محطات الوقود للمستهلك. ووفقًا لوزارة المالية، يبلغ إجمالي الفاتورة هذه السنة حوالي 24 مليار يورو، 7.5 مليار يورو منها موجهة إلى السائقين وحدهم.

أسعار الغاز الأوروبية في اتجاه تصاعدي قبل الغزو الروسي

عقد شهر أجل في منصة مرفق نقل الملكية الهولندية (€ لكل ميغافوات ساعة)



أعلنت الحكومة مؤخرًا أنه سيتم تمديد الحماية للسنة المقبلة من خلال الحد من الزيادات في أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء إلى 15 في المئة للأسر والشركات الصغرى. وستصل التكلفة الإجمالية التي تتحملها الدولة إلى 45 مليون يورو، ولكن بمجرد استرداد الأموال من منتجي الطاقة سيصل صافي التكلفة إلى 16 مليار يورو.

يتوافق هذا النهج التدخلية مع الثقافة السياسية الفرنسية، إذ غالبًا ما تضع الحكومة السياسة الصناعية وتعمل على حماية المواطنين من الأزمات الاقتصادية. ولكنه يعكس أيضًا مخاوف قصر الإليزيه من أن استياء الناخبين من شأنه أن يعزز حظوظ التجمع الوطني اليميني المتطرف بقيادة مارين لوبان، الذي فاز بـ 89 مقعدًا بشكل غير مسبوق في الجمعية الوطنية هذا الصيف.

تأثرت حكومة ماكرون للغاية باحتجاجات السترات الصفراء التي اندلعت في شتاء 2018 بسبب زيادة مقترحة في ضريبة الوقود. ويخشى بعض الوزراء عودة تلك الحركة المتشعبة التي تفتقر إلى قيادة، خاصة أن الأسعار ارتفعت في الأشهر الأخيرة مقارنة بما كانت عليه في ذلك الوقت.

اندلعت احتجاجات يوم السبت من شهر أيلول/ سبتمبر في باريس بقيادة مجموعات صغيرة من حركة السترات الصفراء وبالقرب من كان وتولوز، لكنها كانت تفتقر حتى الآن إلى حماسة الحشود الضخمة. كما خططت النقابات العمالية لإضراب وطني يوم الخميس للضغط من أجل زيادة الرواتب.

بسبب الانقطاعات غير المتوقعة في الأسطول النووي لشركة كهرباء فرنسا، حذرت الحكومة من مخاطر تقنين الطاقة على الشركات. وبدأت بعض الخدمات العامة مثل حمامات السباحة والمتاحف في تقليص ساعات عملها. وصرح وزير المالية الفرنسي برونو لومير هذا الأسبوع بأن "مكافحة التضخم أولوية اقتصادية وسياسية. فقد أظهر التاريخ أن التضخم هو بمثابة سم للديمقراطيات".



اندلعت احتجاجات السترات الصفراء في شتاء 2018 في أعقاب اقتراح زيادة في ضريبة الوقود. وقد ارتفعت الأسعار في الأشهر الأخيرة مقارنة بما كانت عليه في ذلك الوقت.

رغم تدخلات فرنسا في مجال الطاقة حتى الآن، إلا أن الشركات والأسر مذعورون من التكاليف التي يواجهونها. من جانبها، تقول ستيفاني بوزا، المسؤولة في الاتحاد الدولي للمشاريع الصغرى والمتوسطة، إن مجموعة الأعمال قد تلقت عددًا من المكالمات في الأسابيع الأخيرة من الرؤساء التنفيذيين الذين أعربوا عن قلقهم بشأن الأسعار الجديدة التي يقدمها موردو الطاقة.

تشتري ثلث الشركات في فرنسا الطاقة في السوق المفتوحة لأنها غير مؤهلة للسعر المنظم الذي تحدده الحكومة وتفرضه شركة كهرباء فرنسا. وتعتبر الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 10 موظفين وتبلغ مبيعاتها أقل من مليوني يورو الوحيدة المحمية بسقف أسعار الطاقة التي وضعتها الحكومة الفرنسية هذه السنة وتخطط لها في المستقبل.

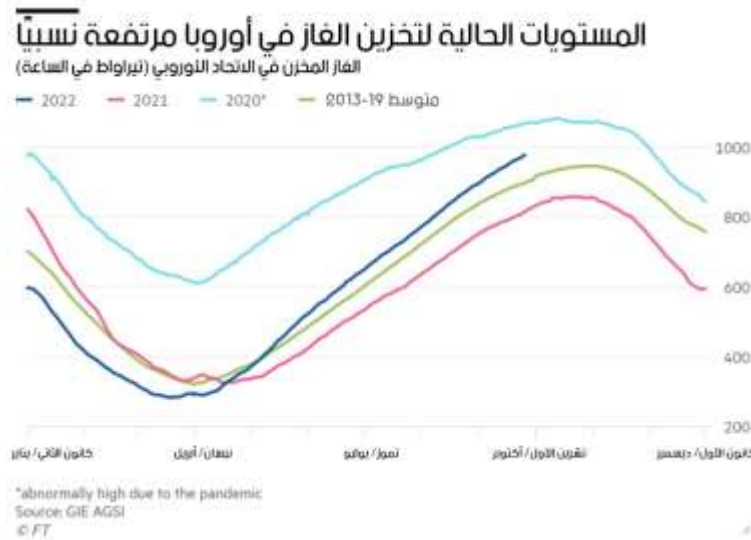
في استطلاع أجراه الاتحاد الدولي للمشاريع الصغرى والمتوسطة في تموز/ يوليو، تقول بوزا إن 93 بالمئة من رجال الأعمال المشاركين البالغ عددهم 2400 في فرنسا قالوا إن ارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع بأكثر من 10 بالمئة. وقال ثلثهم إنهم لا يستطيعون نقل هذه التكاليف إلى عملائهم.

أوردت بوزا أن "الشركات تقول إنها تواجه تكاليف أعلى بمقدار 10 أو 20 ضعفًا للكهرباء أو الغاز بدءًا من شهر كانون الثاني/يناير. ويمكن أن يثير ذلك شكوكا حول نموذج العمل بالكامل، ويهدد بقاءهم". وتستنشهد بوزا بأمثلة لموردٍ بالجملة للشركات الصناعية حصل على عرض أسعار من شركة كهرباء فرنسا لعقد سنوي يكلف 40 ألف يورو - مقارنة بـ 5000 يورو في السنة الماضية. كما عُرض على شركة للنجارة بالقرب من مدينة سانت إتيان

توظف 35 شخصًا عقد كهرباء مقابل 200 ألف يورو - وهو أكثر بثلاث أضعاف من عقد السنة الماضية.

بعد الشتاء

رغم هذه القصص المحلية المفزعة، يقول تاجليابيترا من "بروغيل" إن الاتحاد الأوروبي بشكل عام في وضع أفضل بكثير حاليًا مما كان عليه قبل شهرين أو ثلاثة أشهر. فقد ساعدت الجهود الحثيثة منذ الربيع على تنويع إمدادات الغاز بعيدا عن روسيا وإيجاد البدائل - بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. انخفضت إمدادات الغاز الروسية إلى الاتحاد الأوروبي حاليًا إلى تسعة بالمئة من 41 بالمئة السنة الماضية، وذلك وفقًا للمفوضية الأوروبية.



لكنه يحذر من أن الأزمة لم تنته بأي حال من الأحوال. وقد يكون بناء مستويات تخزين الغاز المقبلة أكثر صعوبة مما كان عليه في سنة 2022، بالنظر إلى أن مخزونات هذه السنة تم بناؤها عبر الواردات الروسية والتي يمكن أن يتم قطعها بالكامل بحلول السنة المقبلة.

تزايدت المخاوف بشأن الانقطاع التام لإمدادات الغاز الروسي هذا الأسبوع عندما حذرت شركة "غازبروم" من أنها قد تفرض عقوبات على شركة الغاز الحكومية الأوكرانية، وهي خطوة قد تؤدي إلى وقف التدفقات عبر البلاد. بشكل منفصل، تم إلقاء اللوم بشكل كبير على عمليات التسريبات

في خطي أنابيب غاز روسيين في بحر البلطيق يوم الثلاثاء، مما يؤكد ضعف البنية التحتية للطاقة الأوروبية.

في غضون ذلك، تحتاج العواصم الأوروبية إلى بذل المزيد من الجهد لتقييد الطلب بشكل جماعي على كل من الغاز والكهرباء هذا الشتاء وما بعده. ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الأسبوع، فإن الجهود غير الكافية لتقليل استهلاك الغاز قد تترك مستويات التخزين في الاتحاد الأوروبي عند "مستويات منخفضة بشكل خطير"، مما يهدد الاقتصاد بشكل كبير في الأشهر المقبلة. وقد يؤدي الشتاء البارد إلى تفاقم نقص الإمدادات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

رفضت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خطط المفوضية لخفض استهلاك الغاز الإلزامي هذا الصيف، واختارت بدلاً من ذلك اتباع نهج طوعي. أنفقت الحكومات الأوروبية نصف تريليون يورو لحماية المواطنين والشركات من ارتفاع أسعار الطاقة، لكن العديد من هذه الإجراءات أخفت تأثير الأسعار المرتفعة للغاية، مما يقوض الحوافز لخفض الاستهلاك.



كجزء من خطتها لتوفير الطاقة، تقوم باريس بإطفاء أنوار المباني العامة، بما في ذلك مبنى سيتي هول، على الساعة 10 مساءً. حددت الحكومة الفرنسية هدفاً للشركات وكيانات القطاع العام لخفض استخدام الطاقة بنسبة 10 بالمائة هذا الشتاء مقارنة بالسنة الماضية في محاولة لتجنب الانقطاعات. كشفت شركات مثل "أل في أم أش" (مويت هنسي لوي فيتون) وكارفور عن خطط لتوفير الطاقة، بينما قالت مدينة باريس إنها ستطفئ أضواء برج إيفل الليلية المتألئة في وقت مبكر من الليل.

يتم طرح حلول أخرى مثل نظام تنبيه وطني يسمى "إيكوواط" من شبكة نقل الكهرباء الفرنسية، يصنف الأيام على أنها خضراء أو برتقالية أو حمراء اعتماداً على الضغط المسجل على نظام الكهرباء، ثم يرسل إشعارات فورية للمستهلكين والشركات في أوقات ذروة الطلب لمطالبتهم بالحد من الاستهلاك.

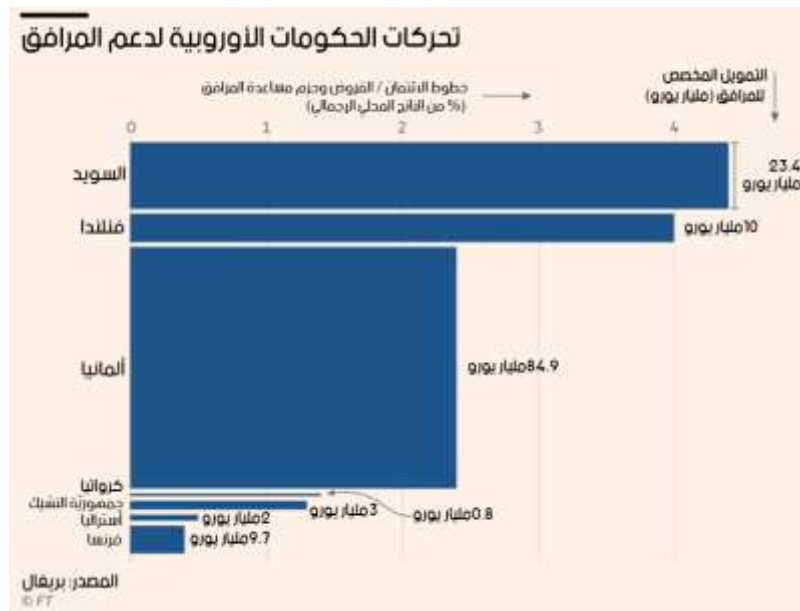
كما تعهد أكبر مذبذب تلفة يوني في فرنسا بتضمين تصنيفات إيكوواط في تقارير الطقس اليومية من أجل تلقي أكبر مساعدة من الناس.

تأثيرات متفاوتة

ستشكل أهداف توفير الكهرباء جزءاً من حزمة الاتحاد الأوروبي المقرر مناقشتها يوم الجمعة، جنباً إلى جنب مع الضرائب غير المتوقعة على شركات الطاقة منخفضة الكربون وضريبة على منتجي الوقود الأحفوري. قدرت المفوضية أن الدول الأعضاء يمكن أن تجمع 140 مليار يورو من أرباح شركات الطاقة، وتعيد تدويرها في جهود لخفض الفواتير.

على الرغم من الضجة، فإن الإجراءات الجديدة للمفوضية لن ترقى إلا إلى خارطة طريق جزئية بدلاً من حل شامل لأزمة الطاقة، كما تساءل المسؤولون التنفيذيون في الصناعة عما إذا كانت الرسوم سترتفع بقدر ما تتوقع بروكسل.

تسعى بعض الدول ومن بينها إيطاليا واليونان وبلجيكا ومالطا إلى تسقيف أسعار الغاز على أمل الحد من النتائج المدمرة لارتفاع الأسعار في الاتحاد. وبالنسبة للبعض منهم، فإن هيكل صناعات الطاقة الخاصة بهم يعني أن حزمة المفوضية الحالية ستكون ذات مساعدة مباشرة محدودة، رغم أن دول أخرى مثل فرنسا قد نفذت بالفعل مخططاتها الوطنية المصممة حسب الطلب.



يضيف المسؤولون الفرنسيون أن الضرائب غير المتوقعة وحدها لن تحل الخلل الأعمق في أسواق الكهرباء والغاز، بحجة أن التدخلات بما في ذلك ما يسمى بـ "خطط وقف شبكة النتائج" ضرورية لمنع أسواق الطاقة من الانهيار.

تقول ميريام دالي، وزيرة البيئة والطاقة والمشاريع المالطية، إنها تدعم حزمة المفاوضات لكنها لن تكون مفيدة لمالطا بالنظر إلى أن أصغر دولة في الاتحاد الأوروبي تستورد حصة كبيرة من طاقتها عبر خط يربطها مع إيطاليا، بينما يأتي الإنتاج المحلي للطاقة في المقام الأول من محطة توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز. وتقول دالي: "نحن نتفهم تماما روح التضامن في هذا الأمر، وأنه على الدول الأعضاء أن تدعم بعضها البعض".

حذر إدوارد هيجر، رئيس الوزراء السلوفاكي، من أن وضع الطاقة يزداد صعوبة في بلاده لدرجة أن صناعاتها الثقيلة ستضطر إلى الإغلاق في غضون أسابيع ما لم يكن هناك إجابة أوسع نطاقا من بروكسل. كذلك ستنتفخ بلاد هيجر 24 مليار يورو، أي خمس الناتج المحلي الإجمالي، لدعم تكاليف الطاقة، لكن اقتراح اللجنة سيقابلها فقط بـ 100 مليون يورو، حيث يقول إن: "الدولة الأكثر تضررا ستكون الدولة التي تحصل على أقل مساعدات".

قدّمت بروكسل ورقة خيارات يوم الأربعاء مع أفكار حول كيفية تحديد سقف لسعر الغاز، لكن بعض مسؤولي المفوضية لا يزالون حذرين تجاه الفكرة. فإذا تم تحديد سقف منخفض جدًا للأسعار، فإن ذلك يخاطر بردع الموردين عن البيع إلى الاتحاد الأوروبي لأن أسعارا أفضل ستكون متوفرة في أماكن أخرى. وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة لدعم إمدادات الغاز.



فقاعات غاز من خطوط الأنابيب الروسية المتضررة تحت بحر البلطيق. كشفت التسريبات، التي يُلقى باللوم فيها على التخريب، ضعف البنية التحتية للطاقة الأوروبية. للتكلفة الهائلة لتدخلات الطاقة تأثير متفاوت على الدول الأعضاء، بالنظر إلى قدراتها المختلفة على الصمود في وجه زيادة الاقتراض العام. بدأ بعض الدبلوماسيين يتشاورون بهدوء بشأن تحقيق مساعدة إضافية لتخفيف الأعباء، حيث دعت سلوفاكيا إلى توجيه الضرائب غير المتوقعة إلى صندوق مشترك يتم تقسيمه بالتساوي بين الدول وفقاً لعدد السكان.

في فرنسا، يستعد المستهلكون للأسوأ. حيال هذا الشأن، قالت صليحة ساديلي، ممرضة تعمل في حي مرسيليا الشمالي الفقير، إنها تضررت بشدة من ارتفاع تكلفة البنزين لأنها تقود سيارتها كثيراً للقيام بزيارات منزلية كما ارتفعت فواتيرها، وذلك على الرغم من تحركات الحكومة للحد من ارتفاع أسعار الكهرباء.

وتضيف قائلة: "يخبروننا أن الأسر ستكون محمية، لكنني بالطبع أشعر بالقلق عندما أرى فواتيرنا قد ارتفعت في وقت قصير من 200 يورو شهرياً إلى 350 يورو. لذلك أسأل نفسي عما يتوجب علي فعله. في الصيف، يمكنني إيقاف مكيفات الهواء في المنزل لأنها تعدّ رفاهية، لكن التدفئة في الشتاء ليست برفاهية".

المصدر: فاينانشال تايمز، <https://www.noonpost.com/content/45363>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył